

2024

تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا

إطلاق العنان لإمكانات التجارة في أفريقيا
تعزيز الأسواق الإقليمية
والحد من المخاطر

نظرة عامة

الأمم
المتحدة



جنيف، 2025

© 2025، الأمم المتحدة

هذا العمل متاح للجميع عن طريق النفاذ المفتوح، بالامتثال لرخصة المشاع الإبداعي التي أنشئت للمنظمات الحكومية الدولية، على الرابط: <http://creativecommons.org/licenses/by/3.0/igo/>.

وليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور ولا في طريقة عرض المادة على أي خريطة واردة فيه ما يتضمن الإعراب عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

ويُسمح بتصوير واستنساخ مقتطفات من هذا العمل مع الإشارة إلى المصدر على النحو الواجب.

منشور من منشورات الأمم المتحدة
صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

UNCTAD/ALDC/AFRICA/2024 (Overview)



المحتويات

تمهيد الصفحة iv
مقدمة الصفحة vii



الصفحة 13

تحقيق أقصى زيادة في مرونة التجارة وفي فوائد الأسواق الإقليمية في أفريقيا



الصفحة 7

نقاط الضعف الاقتصادية التي يجب رصدها عند ممارسة التجارة والاستثمار في جميع أنحاء أفريقيا



الصفحة 1

ديناميات التعرض للصدمات وشدة التأثير عبر البلدان في أفريقيا



الصفحة 27

توصيات السياسات



الصفحة 21

بناء القدرة على الصمود في الأعمال التجارية والمعاملات عبر الحدود في أفريقيا





تمهيد

يعيش العالم حالة أزمة متشعبة، وتقف أفريقيا على خط المواجهة في هذا الصدد. وتحدث الصدمة العالمية نفسها تأثيرات مختلفة للغاية تبعاً للموقع. كما أن القدرة على الصمود هي الفارق بين الصدمة والتأثير؛ وينصب التركيز في هذا التقرير على كيفية بناء القدرة على الصمود في أفريقيا. وقد أثرت الأزمات الأخيرة على القارة تأثيراً غير متناسب. وسيؤدي بناء القدرة على الصمود إلى تمكين القارة من جني كثير من الفرص التي يتيحها مستقبلها.

ورغم أن التعرض للأزمة يختلف باختلاف البلد، فإن الاقتصادات الأفريقية معرضة باستمرار لمجموعة من الصدمات الخارجية بسبب الاعتماد على السلع الأساسية، والمستويات المرتفعة من الديون، ومحدودية البنية التحتية التكنولوجية والتوصيلية الرقمية. واعتمد نحو نصف جميع البلدان الأفريقية على النفط أو الغاز أو المعادن للحصول على أكثر من 60 في المائة من حصائل صادراتها في عام 2023. وقد عرضتها اضطرابات طرق التجارة العالمية لتكاليف شحن وتجارة أعلى بدرجة يُعتد بها. وفي عام 2024، كانت أسعار الشحن الأفريقية أعلى بنسبة 115 في المائة عن مستويات ما قبل جائحة كوفيد-19 (جائحة فيروس كورونا) وأعلى بمقدار الضعف عن متوسط التكاليف لعام 2023. وفي الوقت نفسه، انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا بنسبة 4,1 في المائة في عام 2022، بينما ارتفعت تكلفة الاقتراض المتوسطة في أفريقيا إلى 11,6 في المائة، أي أعلى بنحو 8,5 نقاط مئوية من المعدل الخالي من المخاطر للمعيار المرجعي للولايات المتحدة.

وتقرير هذا العام للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، المعنون "تقرير أفريقيا لعام 2024: إطلاق العنان لإمكانات التجارة في أفريقيا - تعزيز الأسواق الإقليمية والحد من المخاطر"، يُقدّم بعض الأدوات المهمة في هذا السياق. وهذا يشمل إطاراً شاملاً لمساعدة البلدان الأفريقية على تحليل طبيعة تعرضها للصدمات، مع التركيز بوجه خاص على التجارة والاستثمار. كما نقدم تحليلاً قائماً على الأدلة يسلط الضوء على كيف يمكن للتجارة الإقليمية أن تزيد من قدرة القارة على الصمود. وتوجد خمسة استنتاجات تُستخلص من هذا التقرير.

أولاً، تظل الحجة القائلة بأن التنويع الاقتصادي يعمل كحاجز قوي ضد الصدمات الاقتصادية ذات وجهة. وهذا يصدق بشكل خاص على الاقتصادات الأفريقية التي تعتمد على عدد محدود من الشركاء التجاريين. إذ يوجد لدى أفريقيا خمسة شركاء تجاريين رئيسيين يمثلون أكثر من 50 في المائة من جميع وارداتها وصادراتها.



ثانياً، على الرغم من ستة عقود شهدت نمواً في الصادرات الأفريقية الإجمالية، فإن اندماج أفريقيا في قطاعات القيمة المضافة العالية من سلاسل الإمداد العالمية لا يزال منخفضاً. ذلك أن 16 بلداً فقط، من أصل 54 بلداً أفريقياً، يحصل من داخل القارة على أكثر من 0,5 في المائة من مدخلاته الوسيطة. ويمكن أن يؤدي تحسين البنية التحتية والاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى تحسين المشاركة في السوق الإقليمية وتحقيق نتائج إيجابية.

ثالثاً، يتسم تحسين البيئة بأنه أمر حيوي للشركات الأفريقية، وخاصة للمشاريع البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأقل من 50 في المائة من السكان لديهم إمكانية الوصول إلى الكهرباء بشكل يعوّل عليه، ما يزيد من التكاليف ويحد من تكامل سلاسل القيمة. كما أن الاعتماد على الوقود الأحفوري، الذي يمثل أكثر من 50 في المائة من إمدادات الطاقة، يزيد من حدة المخاطر في ظل التحولات العالمية في مجال الطاقة. ويظل النمو الذي حدث مؤخراً في الاستثمار في الطاقة المتجددة في أفريقيا (المقدر بنحو 15 مليار دولار في عام 2023) منخفضاً للغاية بالمقارنة بالاستثمار العالمي في الطاقة المتجددة، أي نحو 2,3 في المائة من المجموع.

رابعاً، تخلق الأزمة المتشعبة حالة من عدم اليقين الاقتصادي وتبني التجارة والاستثمار، وبذلك تعوق احتمالات التنمية الطويلة الأجل. وفي عام 2023، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا بنسبة 3 في المائة، فهبطت إلى مجموع إجمالي قدره 53 مليار دولار. ويمكن لتعميق التكامل الإقليمي أن يساعد في عكس هذا الاتجاه. وفي العام الماضي، قام المستثمرون الأفارقة أنفسهم بتمويل ما بين 13 و20 في المائة من المشاريع الدولية الممولة في أفريقيا.

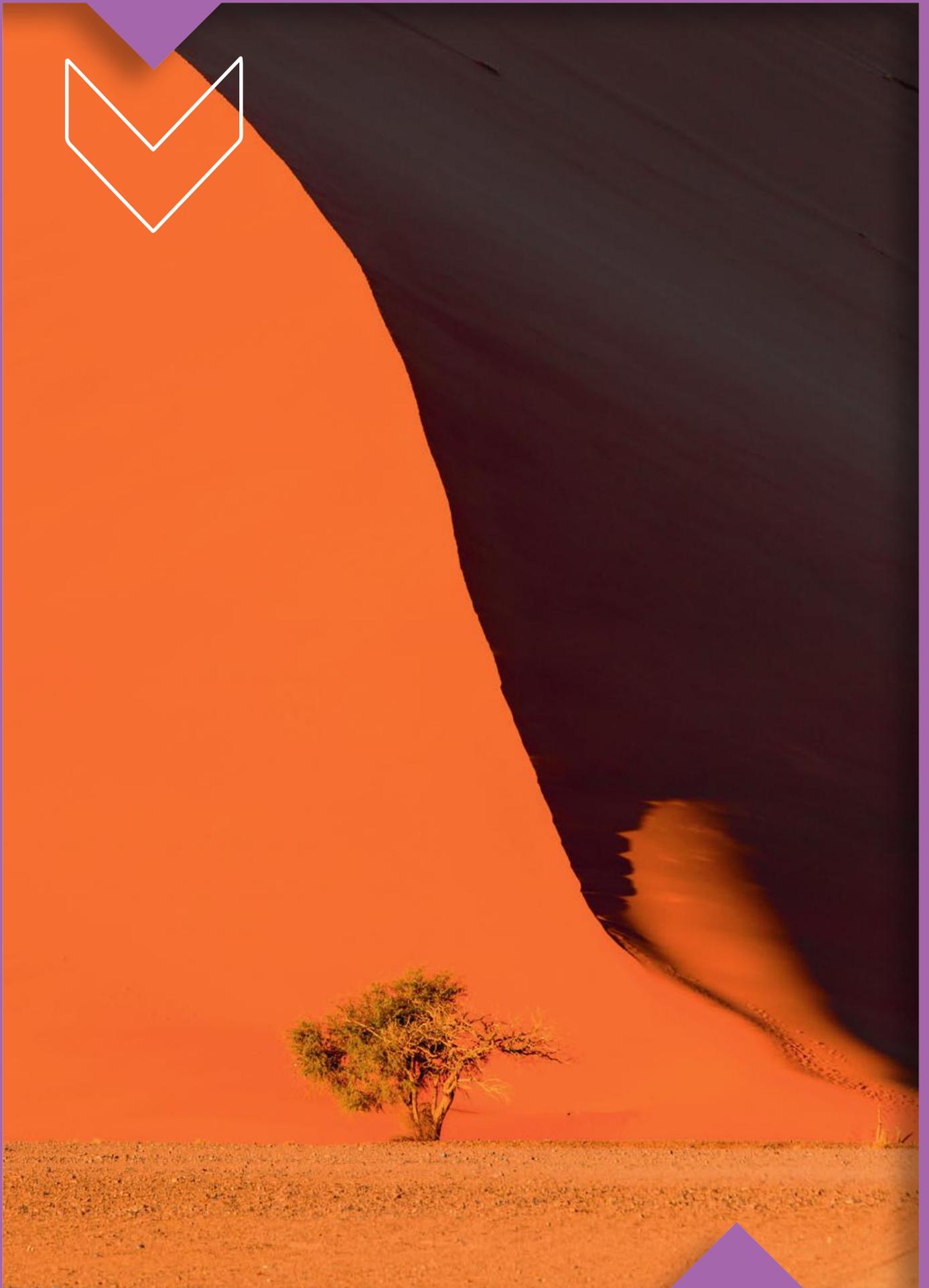
وأخيراً، يقدم التقرير بعض التوصيات الرئيسية في مجال السياسات إلى الحكومات الأفريقية. وهذا يشمل تحسين البيئة القانونية والتنظيمية، والاستفادة من الأدوات القوية لإدارة المخاطر، والتعاون الإقليمي، والقيام باستثمارات استراتيجية في مجالي البنية التحتية والتكنولوجيا لضمان التجارة السلسة وتحسين التوصيلية.

وأمل أن يكون هذا الإصدار من تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا بمثابة أداة قيمة يستفيد منها واضعو السياسات ومصدر إلهام للعمل العاجل في هذه الأوقات المتطلبة عملاً ملحاً.

Rebecca Gyuspan

ريبيكا غرينسبان
الأمينة العامة للأونكتاد





مقدمة

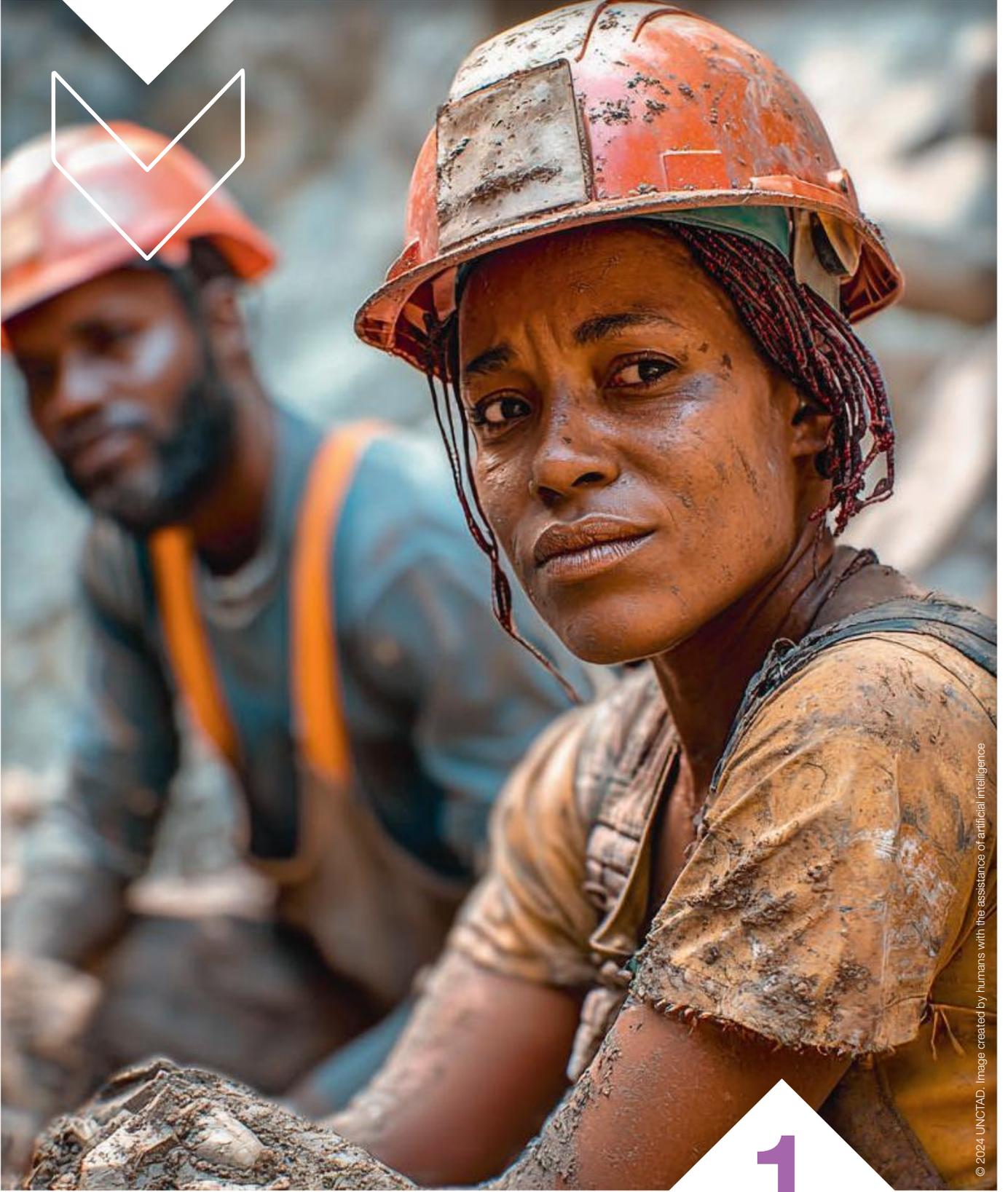
تواجه أفريقيا أزمة متشعبة عالمية معقدة تشمل تحديات متعلقة بالمناخ والجوانب الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية. والترابط بين نقاط الضعف، التي تكثفت بفعل التوترات الجيوسياسية وتغير المناخ، تشكل مخاطر كبيرة على القارة. بيد أن أفريقيا تمتلك أيضاً نقاط قوة فريدة، مثل السكان الشباب، والموارد الطبيعية الكبيرة، والأسواق الإقليمية ذات الشآن، وفرص الاستثمار.

ويؤكد الأونكتاد، في تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام 2024: إطلاق العنان لإمكانات التجارة في أفريقيا - تعزيز الأسواق الإقليمية والحد من المخاطر، على الحاجة إلى تحقيق التوازن بين هذه الفرص ونقاط الضعف النظامية، من أجل تحسين القدرة على الصمود والنهوض بالتنمية المستدامة. ويبحث الأونكتاد في التقرير كيف أثر التفاعل المعقد للأزمات في الفترة 2000-2022 على التنمية الاقتصادية في أفريقيا وأدى إلى تفاقم مخاطر التجارة والمخاطر المالية، وخاصة في حالة الشركات. وحُدِّدت ست فئات من الصدمات التي تشكل تهديدات يُعتد بها للتجارة والتنمية الأفريقيتين، وهي الصدمات السياسية، والاقتصادية، والديموغرافية، والطاقوية، والتكنولوجية، والمناخية. ويجري تحليل التعرض لهذه الصدمات عبر المجالات الستة التالية: الاقتصادية، والحوكومية، والتوصيلية، والاجتماعية، والطاقوية، والمناخية.

وللتعامل مع تحديات الأزمة المتشعبة العالمية، يسلط الأونكتاد الضوء على الحاجة الماسة إلى التعاون الإقليمي، والإدارة القوية للمخاطر، والقيام باستثمارات استراتيجية في مجالي البنية التحتية والتكنولوجيا. وتعمل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية كآلية محورية لرعاية التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، وللمحد من التبعية للأسواق الخارجية، ولبناء شبكات تجارية أكثر مرونة. وعن طريق الاستفادة من التكامل الإقليمي والسياسات التعاونية، يمكن للبلدان في أفريقيا أن تخفّف من نقاط الضعف وتستفيد من فرص النمو.







ديناميات التعرض للصدمات وشدة التأثير عبر البلدان في أفريقيا

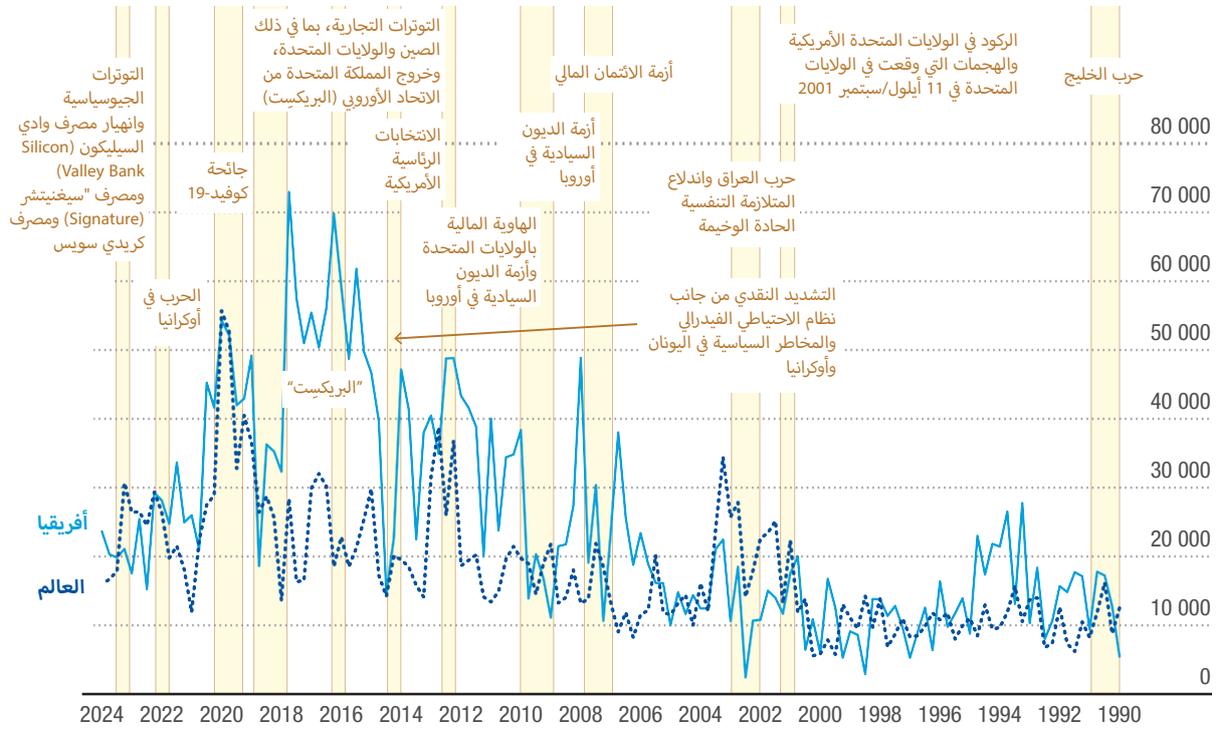


أدت مجموعة متنوعة من الصدمات الخارجية المترابطة، مثل النزاعات الجيوسياسية وجائحة فيروس كورونا العالمية (كوفيد-19) والضغط التضخمي، إلى تعطيل سلاسل الإمداد، وإلى زيادة التكاليف، وتضخيم نقاط الضعف (شدة التأثير) الاجتماعية - الاقتصادية في جميع أنحاء العالم. وتتفاعل هذه الصدمات مع الهياكل الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية الهشة في أفريقيا، ما يخلق تحديات فريدة للتنمية المستدامة. وخلال الأحداث الأخيرة من الأزمات العالمية، مثل صدمة أسعار النفط في الفترة 2014-2016 والجائحة في الفترة 2019-2020، تعرضت البلدان في أفريقيا، شأنها شأن كثير من البلدان الأخرى في جميع أنحاء العالم، لمستويات أعلى من الأوضاع الاقتصادية والسياسية غير المتيقن منها (الشكل 1).

الشكل 1

مؤشر عدم اليقين العالمي: أفريقيا والمتوسطات العالمية

(المؤشر)



المصدر: حسابات الأوتكتاد، استناداً إلى بيانات مستمدة من مؤشر عدم اليقين العالمي، 2024.

المخاطر السياسية الأعلى درجة، الناجمة عما تشهده القارة من نزاعات ومن اضطرابات متكررة في الحوكمة ومن عدم استقرار، تؤثر على إمكانية الصمود الاقتصادي وتعرقل جهود تحقيق الانتعاش في بلدان أفريقيا. فمن بين 492 محاولة انقلاب أو انقلاباً ناجحاً سُجّلت على مستوى العالم منذ عام 1950، وقعت 220 منها في أفريقيا. وقد ساهم ذلك في انخفاض مستويات الاستثمار وبيئة صعبة لنشاط الأعمال في كثير من البلدان. ومع اشتغال أفريقيا على 46 في المائة من البلدان التي تتجاوز فيها نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي المستوى الذي يمكن تحمله والبالغ 60 في المائة، فإن القارة معرضة بصورة خاصة لارتفاع تكاليف الاقتراض وارتفاع معدلات التضخم الناجمة عن الأزمات الاقتصادية واضطرابات سلاسل الإمداد.

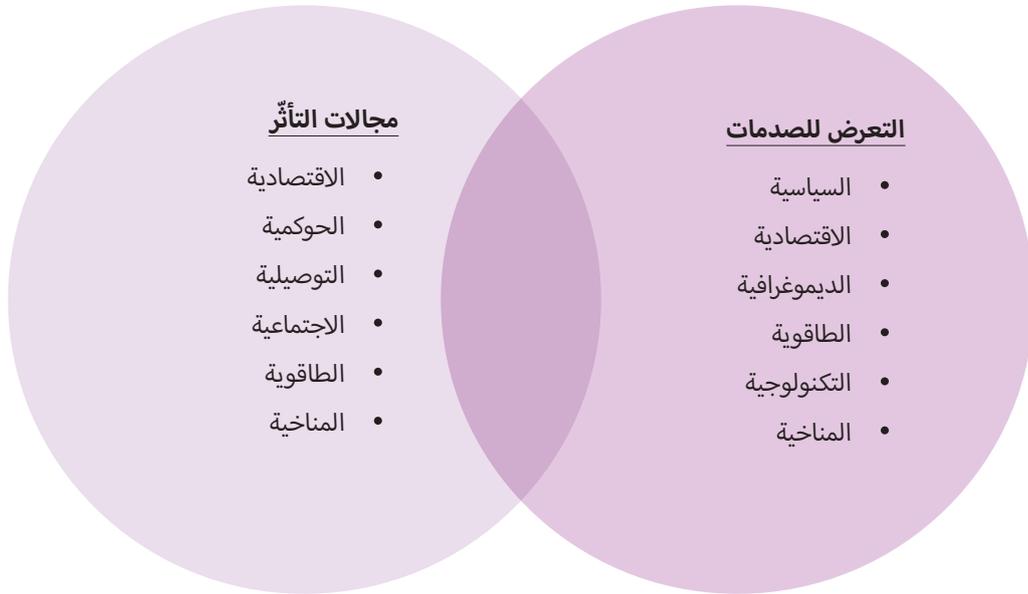
وتتبع هشاشة أفريقيا من تعرضها للفتات الست التالية من الصدمات:

- (أ) السياسية: الانقلابات العسكرية، وتحديات الحوكمة، وتآكل المؤسسات الديمقراطية؛
- (ب) الاقتصادية: أعباء الديون، والاختلالات التجارية، والتضخم؛
- (ج) الديموغرافية: النمو السكاني السريع وضغوط الهجرة؛
- (د) الطاقوية (المتعلقة بالطاقة): الاعتماد على الوقود الأحفوري ومحدودية البنية التحتية للطاقة المتجددة؛
- (هـ) التكنولوجية: الفجوات الرقمية والتعرض للابتكارات المزعزعة للاستقرار؛
- (و) المناخية: الأحداث الجوية الشديدة والاعتماد على الزراعة.

أما مدى ما تشكله هذه الصدمات من مخاطر على التجارة والاستثمار فهو أمر يعتمد على مدى تضرر البلدان من هذه الصدمات في حال حدوثها. فالبلدان الأقل ضعفاً، وبالتالي الأكثر قدرة على الصمود، ستكون أقل تضرراً وستكون التجارة والاستثمار أقل عرضة للخطر. وتوجد ستة مجالات تكون فيها البلدان في أفريقيا معرضة بشكل خاص لآثار الأزمة المتشعبة، وهي المجالات الاقتصادية، والحوكمة، والتوصيلية، والاجتماعية، والطاقوية، والمناخية (الشكل 2).

الشكل 2

أفريقيا: التعرض المترابط لصدمات الأزمة المتشعبة والقابلية للتأثر بها في المجالات المختلفة التي يمكن أن تهدد تدفقات التجارة ورؤوس المال



المصدر: الأونكتاد.

وعلى سبيل المثال، ففي عام 2022، تسببت المخاطر المتصلة بالمناخ في أفريقيا في أضرار بلغت 8,5 مليارات دولار، ما أثر على أكثر من 110 ملايين شخص. ويفرض تغير المناخ مخاطر وجودية، وخاصة في الاقتصادات المعتمدة على الزراعة. فالأحداث الجوية الشديدة وحالات التدهور البيئي تؤثر على الأمن الغذائي وسبل العيش والاستقرار الاقتصادي. وتواجه البلدان التي لديها سياسات غير مناسبة للتكيف مع المناخ تحديات متزايدة ناجمة عن الطقس المتطرف والتدهور البيئي، ما يحد من القدرة على التعامل مع الأزمات.

وبالإضافة إلى ذلك، ففي أفريقيا، حيث يحصل أقل من 50 في المائة من السكان على الكهرباء بشكل يُعوّل عليه، ونظراً إلى الاعتماد على الوقود الأحفوري وإلى الحواجز ذات الشأن التي تواجهها عملية التحول في مجال الطاقة، تزداد حدة التعرض لصدّات أسعار الطاقة العالمية. وتفتقر معظم البلدان في أفريقيا إلى البنية التحتية اللازمة لتسخير الطاقة الكهرومائية أو الشمسية أو الريحية (طاقة الرياح). وبناء القدرات المتعلقة بالطاقة المتجددة من أجل تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري إلى جانب تأمين التمويل الدولي لمشاريع الطاقة المستدامة هما أمران بالغ الأهمية لتحقيق التحول والقدرة على الصمود في أفريقيا؛ ويلزم سنوياً مبلغ 190 مليار دولار من أجل الاستثمار في الطاقة، وهو ما يعادل 6,1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا.

وشدّة التآثر بصدّات الأزمة المتشعبة لا يعني بالضرورة أن أفريقيا معرضة للمخاطر. إذ يعتمد مدى المخاطر على مدى ضعف البلد بما يجعله عرضة للضرر بفعل وقوع مثل هذه الصدمات وما إذا كان قادراً على التعامل معها. ويشكل ضعف التوصيلية والضعف الاقتصادي اثنين من المجالات الرئيسية التي تكون فيها البلدان في أفريقيا أشد عرضة للمخاطر في السياق الحالي لصدّات الأزمة المتشعبة (انظر الجدول).

وتتطلب معالجة مصادر شدّة التآثر في أفريقيا اتخاذ الإجراءات التالية:

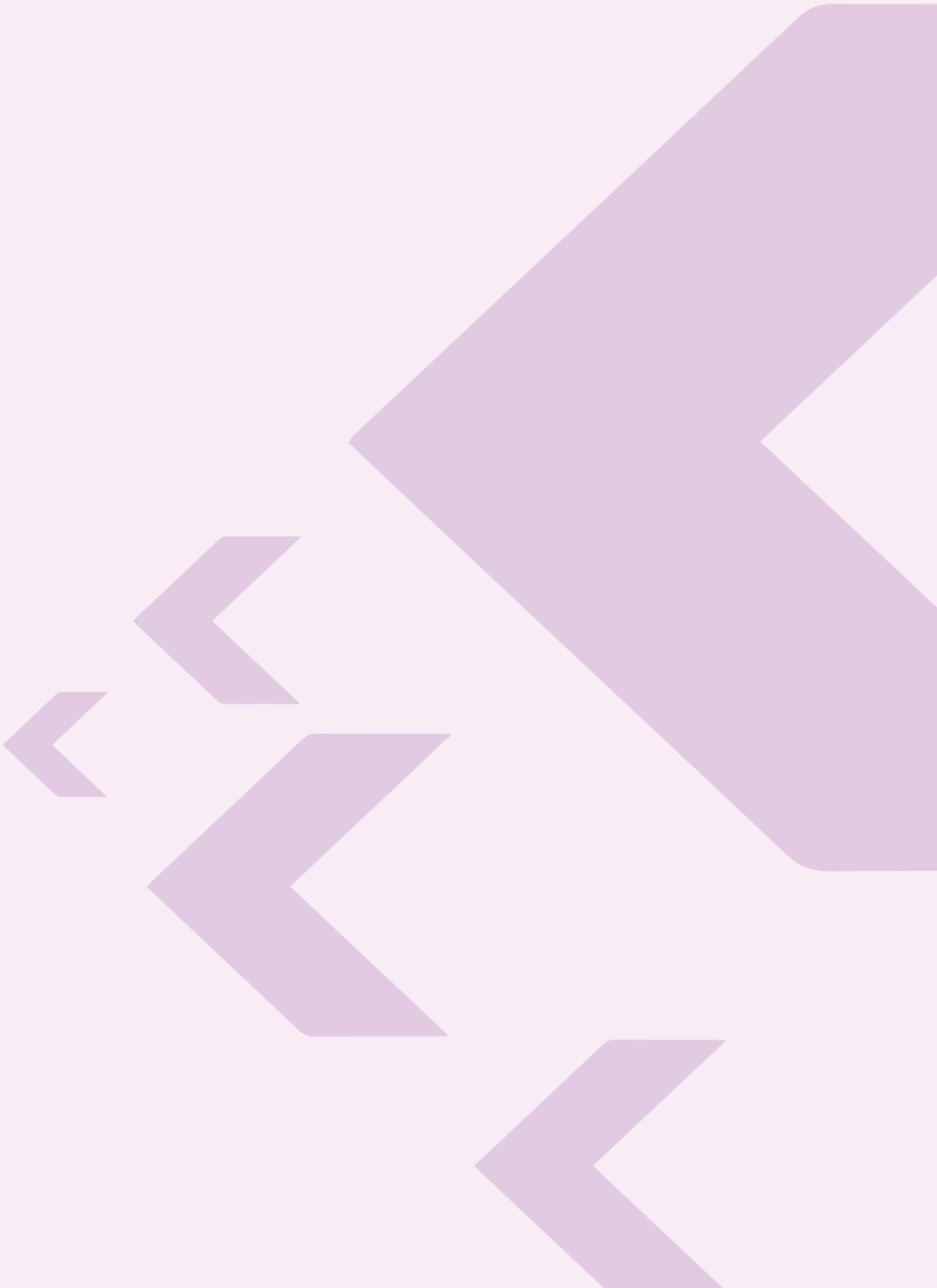
- (أ) تشجيع التنوع بعيداً عن الاعتماد على الموارد، بغية الحد من التعرض لصدّات السوق؛
- (ب) زيادة التجارة داخل أفريقيا، وخاصة عن طريق اتباع آليات مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بغية الحد من التبعية للأسواق العالمية؛
- (ج) تنفيذ سياسات مالية سليمة، للحد من الاعتماد على الديون، وتحسين الوصول إلى التمويل، بغية الحفاظ على المرونة الاقتصادية؛
- (د) تحسين شبكات النقل والتوصيلية الرقمية، بغية الحد من تكاليف التجارة ودعم الخدمات اللوجيستية المتمسة بالكفاءة؛
- (هـ) الاستثمار في الطاقة المتجددة وبناء البنية التحتية من أجل الوصول الموثوق إلى الطاقة، بغية الحد من التعرض لتقلبات أسواق الطاقة العالمية.

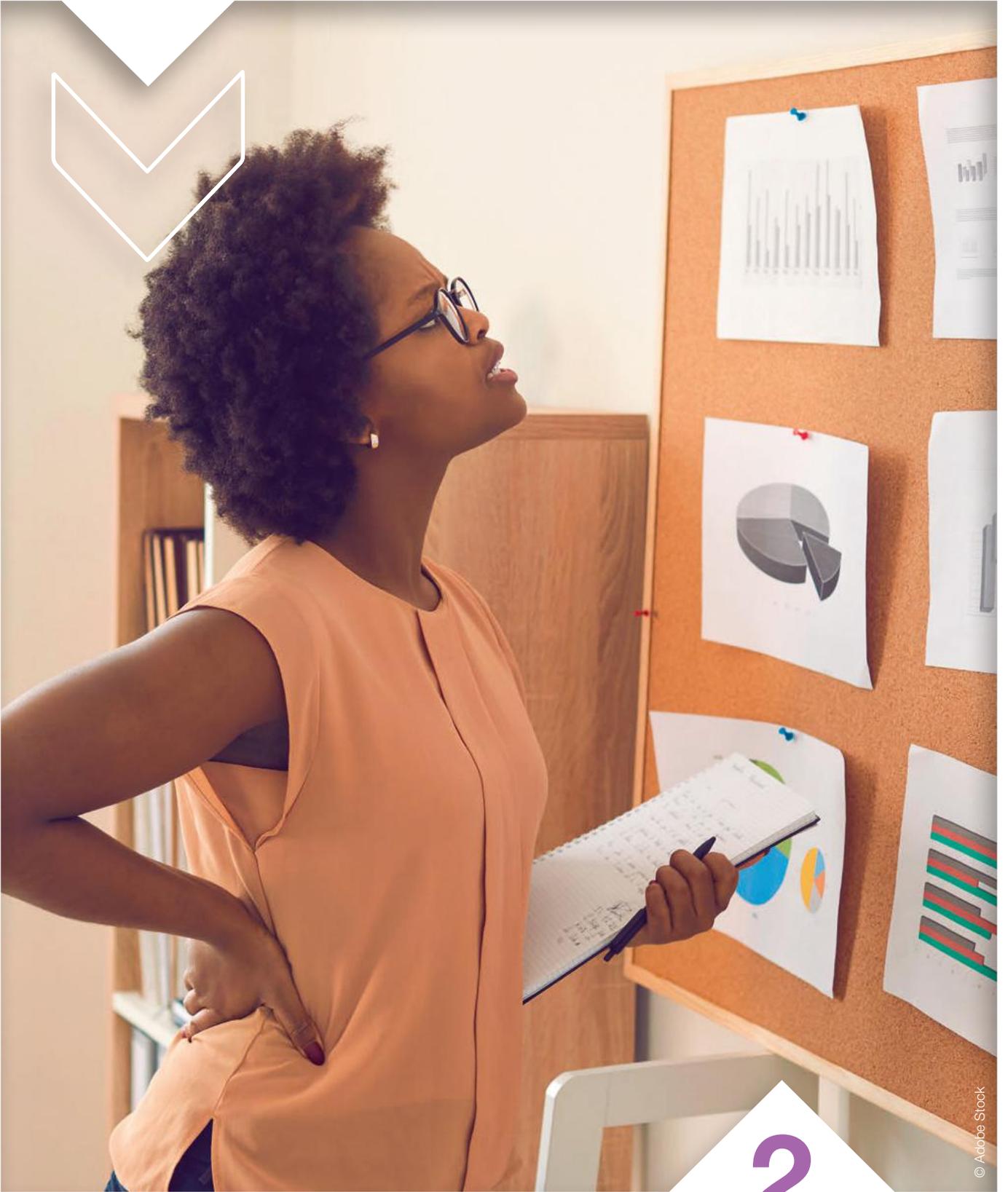


مجالات شدة التأثير الرئيسية بصدمات الأزمة المتشعبة، حسب البلد: أفريقيا هي الأكثر عرضة لصدمات الأزمة المتشعبة في مجالي التوصيلية والاقتصاد

البلد	أعلى مجالين لشدة التأثير	البلد	أعلى مجالين لشدة التأثير
الجزائر	التوصيلية + الاقتصاد	ليبيا	الحكومة + التوصيلية
أنغولا	التوصيلية + الاقتصاد	مدغشقر	التوصيلية + الاقتصاد
بنن	الاقتصاد + التوصيلية	ملاوي	الطاقة + التوصيلية
بوركينافاسو	الاقتصاد + الطاقة	مالي	الاقتصاد + التوصيلية
بوروندي	الطاقة + الاقتصاد	موريتانيا	التوصيلية + الاقتصاد
كابو فيردي	التوصيلية + الاقتصاد	موريشيوس	التوصيلية + الاقتصاد
الكاميرون	التوصيلية + الاقتصاد	المغرب	الاقتصاد + التوصيلية
جمهورية أفريقيا الوسطى	الوضع الاجتماعي + الاقتصاد	موزامبيق	التوصيلية + الطاقة
تشاد	الطاقة + الوضع الاجتماعي	ناميبيا	التوصيلية + الاقتصاد
جزر القمر	التوصيلية + الاقتصاد	النيجر	التوصيلية + الاقتصاد
الكونغو	التوصيلية + الوضع الاجتماعي	نيجيريا	الاقتصاد + التوصيلية
كوت ديفوار	الاقتصاد + التوصيلية	رواندا	الاقتصاد + التوصيلية
جمهورية الكونغو الديمقراطية	التوصيلية + الطاقة	سان تومي وبرينسيبي	التوصيلية + الاقتصاد
جيبوتي	الحكومة + التوصيلية	السنغال	التوصيلية + الاقتصاد
مصر	الحكومة + الاقتصاد	سيشيل	المناخ + الحكومة
غينيا الاستوائية	الحكومة + التوصيلية	سيراليون	التوصيلية + الاقتصاد
إريتريا	التوصيلية + الحكومة	الصومال	الحكومة + التوصيلية
إسواتيني	التوصيلية + الوضع الاجتماعي	جنوب أفريقيا	الحكومة + التوصيلية
إثيوبيا	الاقتصاد + التوصيلية	جنوب السودان	الوضع الاجتماعي + الطاقة
غابون	التوصيلية + الحكومة	السودان	التوصيلية + الحكومة
غامبيا	التوصيلية + الاقتصاد	جمهورية تنزانيا المتحدة	الاقتصاد + التوصيلية
غانا	الاقتصاد + التوصيلية	توغو	الاقتصاد + التوصيلية
غينيا	الاقتصاد + التوصيلية	تونس	التوصيلية + الاقتصاد
غينيا - بيساو	الاقتصاد + التوصيلية	أوغندا	الاقتصاد + التوصيلية
كينيا	الاقتصاد + التوصيلية	زامبيا	الاقتصاد + التوصيلية
ليسوتو	التوصيلية + الاقتصاد	زيمبابوي	الاقتصاد + التوصيلية
ليبيريا	التوصيلية + الطاقة		

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.
ملاحظة: درجة مؤشر التقدم الاجتماعي لعام 2023 المستخدمة لقياس مدى تعرض البلدان في أفريقيا لصدمات الأزمة المتشعبة في المجال الاجتماعي غير متاحة لسيشيل؛ وبالتالي فإن المجال الاجتماعي لا يؤخذ في الحسبان عند تحديد أعلى مجالين لسيشيل.





© Adobe Stock

2

نقاط الضعف الاقتصادية التي يجب رصدها عند
ممارسة التجارة والاستثمار في جميع أنحاء أفريقيا



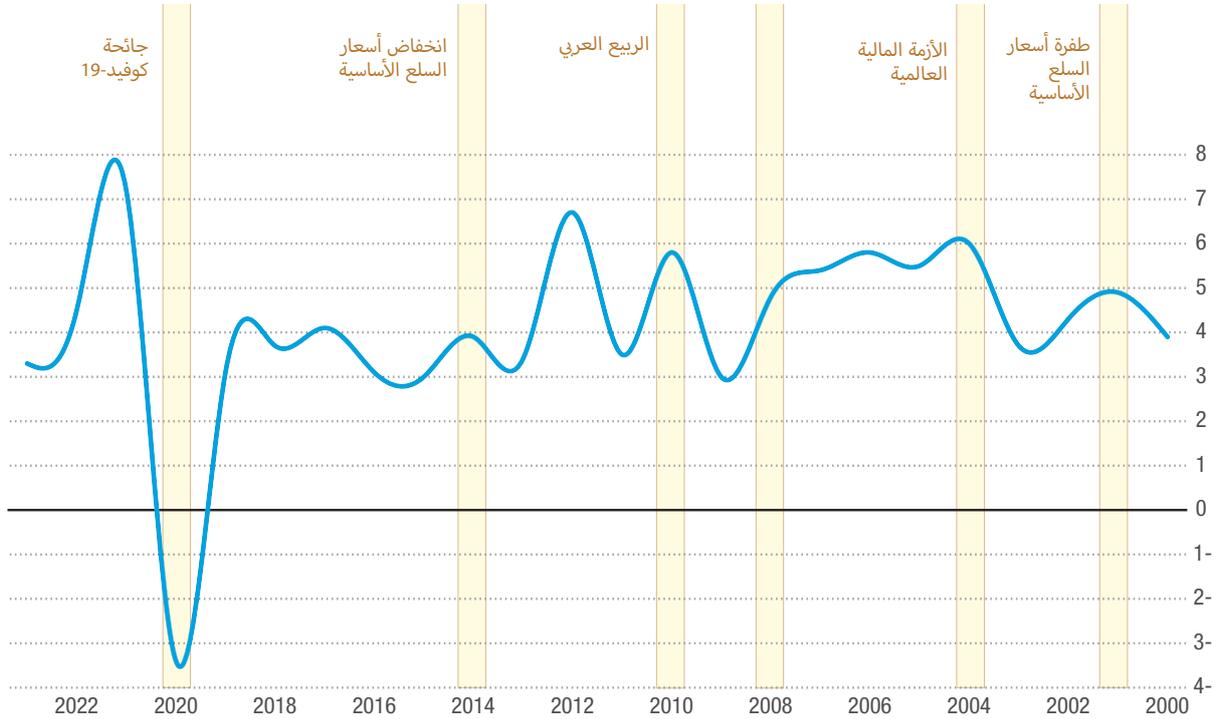
في الفترة 2002-2023، برزت أفريقيا كوجهة بارزة وجاذبة للتجارة والاستثمار، نظراً إلى مستويات الأداء الاقتصادي التي فاقت المتوسط. بيد أن الاقتصادات في أفريقيا قد شهدت انتكاسات كان لها آثار سلبية على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. ويتمثل أحد المخاطر الرئيسية التي تواجه التجارة في أفريقيا في الافتقار إلى التنوع الاقتصادي، نظراً إلى أن البلدان تكون بالتالي ضعيفة في أوقات الأزمات الاقتصادية وغيرها من الأزمات التي تؤثر على الناتج.

ويوجد نهج لتقييم أداء الاقتصادات في أفريقيا خلال فترات الصدمات ينطوي على منظورين رئيسيين بشأن التعرض للصدمات، وهما الآثار الناجمة عن مواطن ضعف الاقتصاد الكلي ومواطن الضعف الهيكلية والآثار الناجمة عن أزمة معينة، تبعاً للقابلية للتأثر حسب مجموعات البلدان. وأحد المتغيرات الرئيسية، وهو متغير كثيراً ما يُنظر إليه على أنه مؤشر على الاهتمام بالتجارة والاستثمار، هو نمو الناتج المحلي الإجمالي. ففي الفترة 2000-2010، نما اقتصاد أفريقيا بنسبة مئوية بلغت 4,8 في المائة سنوياً في المتوسط، أي بزيادة 1,7 نقطة مئوية عن المتوسط العالمي البالغ 3,1 في المائة. وبالمثل، فإن متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا في الفترة 2011-2020 قد بلغ 3,1 في المائة، بالمقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 2,4 في المائة. وتباينت معدلات النمو تبايناً كبيراً، إذ تعرضت القارة لصدمات عديدة، ما أثر على النمو الاقتصادي بطرق مختلفة (الشكل 3).

الشكل 3

اقتصاد أفريقيا: متوسط نمو قدره 4,9 في المائة، مدعوم بطفرات أسعار السلع الأساسية

(التغيير السنوي بالنسبة المئوية)



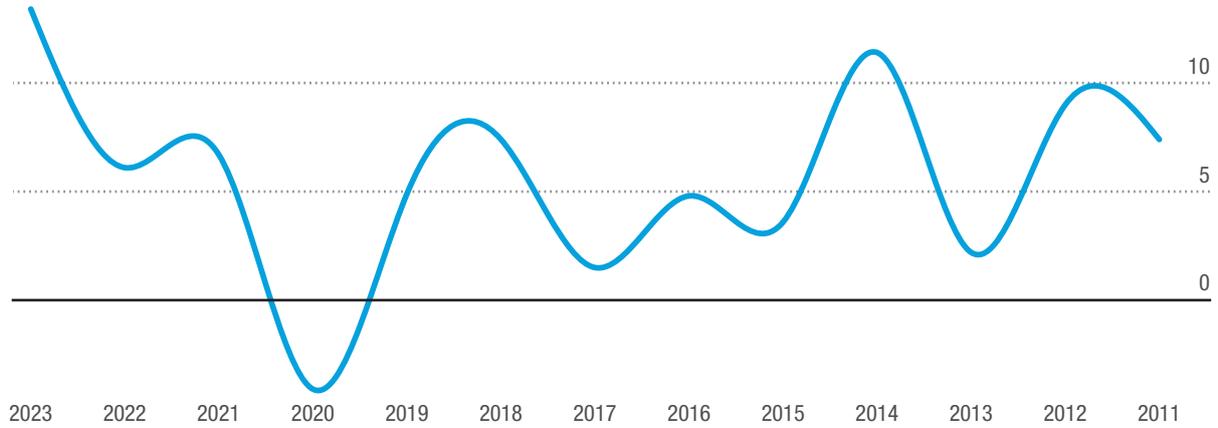
المصدر: حسابات الأوتكتاد، استناداً إلى بيانات مستمدة من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (البنك الدولي).

يعيش نحو 16 في المائة من سكان العالم في أفريقيا. بيد أن أحجام التجارة صغيرة بشكل غير متناسب، إذ لم تمثل سوى أقل من 2,9 في المائة من التجارة العالمية في عام 2022. ويشكل انخفاض حجم التجارة انعكاساً للوضع الاقتصادي الصعب لأفريقيا في الاقتصاد العالمي، وهو الوضع الذي تتسم فيه التجارة بالضعف النسبي

وتعتمد فيه على مناطق اقتصادية أقوى، كما أنها معرضة بشكل خاص للصدمات الخارجية. وبصورة عامة، فإن مسار نمو الاستثمار في أفريقيا يتأثر سلباً بالصدمات (الشكل 4). وعلى سبيل المثال، فبالترادف مع صدمات أسعار السلع الأساسية في عام 2014، انخفض نمو تكوين رأس المال الثابت الإجمالي من 11,4 في المائة في عام 2014 إلى 4,8 في المائة في عام 2015. وبالمثل، ففي عام 2020، أدت آثار الجائحة إلى تقلص تكوين رأس المال الثابت الإجمالي بنسبة 4,1 في المائة.

الشكل 4

اقتصاد أفريقيا: معدل النمو المتوسط لتكوين رأس المال الثابت الإجمالي - تأثر مسار الاستثمار تأثراً سلبياً بالصدمات الناجمة عن أسعار السلع الأساسية والجائحة (التغيير السنوي بالنسبة المئوية)



المصدر: حسابات الأوتكتاد، استناداً إلى بيانات مستمدة من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (البنك الدولي).

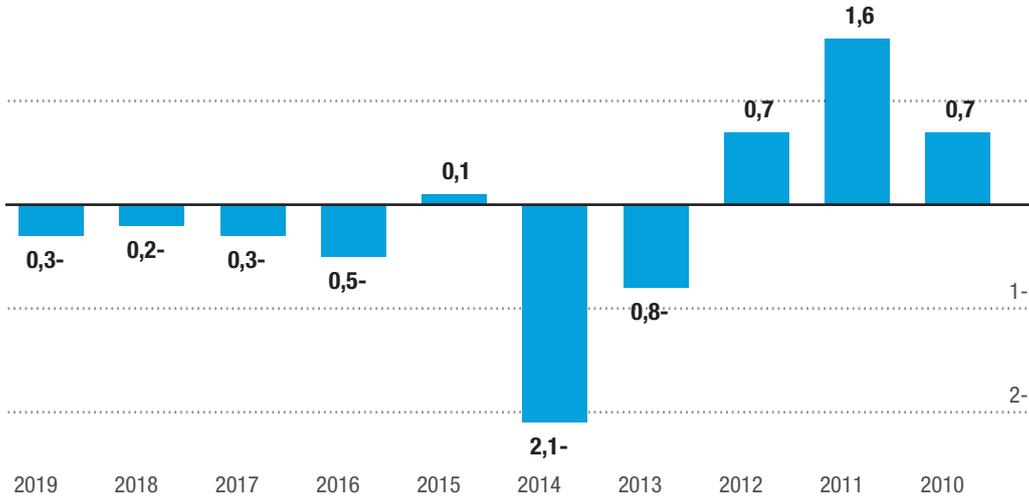
وتؤثر متغيرات الاقتصاد الكلي على التجارة في أي اقتصاد ويمكن استخدامها لتقييم أداء التجارة في الأجل القصير إلى الأجل المتوسط. وبالإضافة إلى ذلك، يعزز الاقتصاد الكلي المدار إدارة جيدة أداء التجارة. ويوجد متغيران رئيسيان في سياق تقييم المخاطر الاقتصادية الكلية هما التوازن المالي والتضخم، إذ تضمن السياسات المالية السليمة الاستقرار الاقتصادي الكلي، بينما يؤدي الاعتماد المفرط على مصدر إيرادات واحد، يقوم على نقص التنوع، إلى مخاطر تهدد استدامة الاقتصاد الكلي في الأجل الأطول.

وفي أفريقيا، ففي الفترة 2010-2019، كان متوسط انحراف التوازن المالي، الذي يُعرّف بأنه الفرق بين التوازن المالي المخطط له أو المتوقع والتوازن المالي الفعلي، ينطوي على عجز نسبته 0,1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مع تسجيل أعلى عجز في عام 2014، إذ بلغت نسبته 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بسبب انخفاض أسعار السلع الأساسية (الشكل 5). وفي عام 2020، كان انحراف التوازن المالي يشكل عجزاً نسبته 3,4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بسبب زيادة الإنفاق المتعلق بالجائحة. وتُبرهن هذه الانحرافات على تأثير الصدمات على قدرة الحكومات الأفريقية على إدارة الإيرادات، والاستجابة لحالات الطوارئ مثل الجائحة، وتخفيف المخاطر.

الشكل 5

اقتصاد أفريقيا: الانحرافات المتوسطة في التوازن المالي - كثيراً ما تترك عمليات التكيّف خلال فترات النمو مجالاً ضئيلاً للقيام بعمليات تكيف خلال فترات الصدمة، ما يشكل مخاطر على استقرار الاقتصاد الكلي

(النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



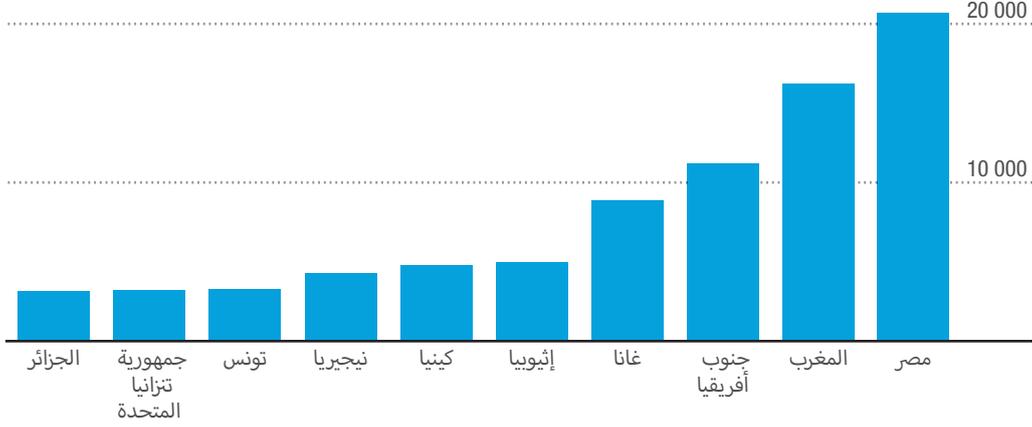
المصدر: حسابات الأونكتاد، استناداً إلى بيانات مستمدة من قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية (صندوق النقد الدولي).

في العقد الماضي، ربما كانت الجائحة هي الخطر الأشد على الاقتصادات في أفريقيا. إذ كان للجائحة آثار اقتصادية بعيدة المدى على جميع الاقتصادات على نطاق العالم، مع انطوائها على آثار سلبية بشكل خاص على الاقتصادات المصدّرة للخدمات. ففي أفريقيا، كانت البلدان الخمسة الرائدة في تصدير التجارة في الخدمات من حيث القيمة المطلقة في المتوسط، في الفترة 2019-2021، هي مصر (20,6 مليار دولار)، والمغرب (16,2 مليار دولار)، وجنوب أفريقيا (11,2 مليار دولار)، وغانا (8,9 مليارات دولار)، وإثيوبيا (4,9 مليارات دولار). وكان من بين البلدان الأخرى التي تجاوزت تجارة صادراتها من الخدمات مليار دولار: كينيا ونيجيريا وتونس وجمهورية تنزانيا المتحدة والجزائر (الشكل 6). ومن بين البلدان العشرة التي كان لديها أعلى متوسط تجارة في صادرات الخدمات، في الفترة 2019-2021، تأثر الناتج المحلي الإجمالي بشكل غير مواتٍ في الجزائر وكينيا والمغرب ونيجيريا وجنوب أفريقيا وتونس أثناء الجائحة.

والاستقرار الاقتصادي الكلي وإصلاحات السياسة المالية هما أمران أساسيان لإدارة نقاط الضعف في الاقتصادات في أفريقيا، وخاصة في ظل التعرض للصدمة الخارجية، ومستويات الديون المرتفعة، والاعتماد الاقتصادي على مجموعة محدودة من الصادرات. ولتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والسياسة المالية المستدامة، تحتاج الحكومات الأفريقية إلى موازنة الإنفاق الموجه نحو النمو مع الإدارة المنضبطة في مجالي المالية والديون. كما توجد خطوات حيوية أخرى تتمثل في الحد من الاعتماد على الاقتراض الخارجي، وتبويب مصادر الإيرادات، وتعزيز الشفافية. وعن طريق إنشاء أطر مالية سليمة وتعزيز القدرات المؤسسية، يمكن للبلدان أن تتحمل على نحو أفضل الصدمات الاقتصادية، وأن تجذب الاستثمار، وتخلق بيئة مستقرة مواتية للنمو الاقتصادي والقدرة على الصمود في الأجل الطويل.

الشكل 6

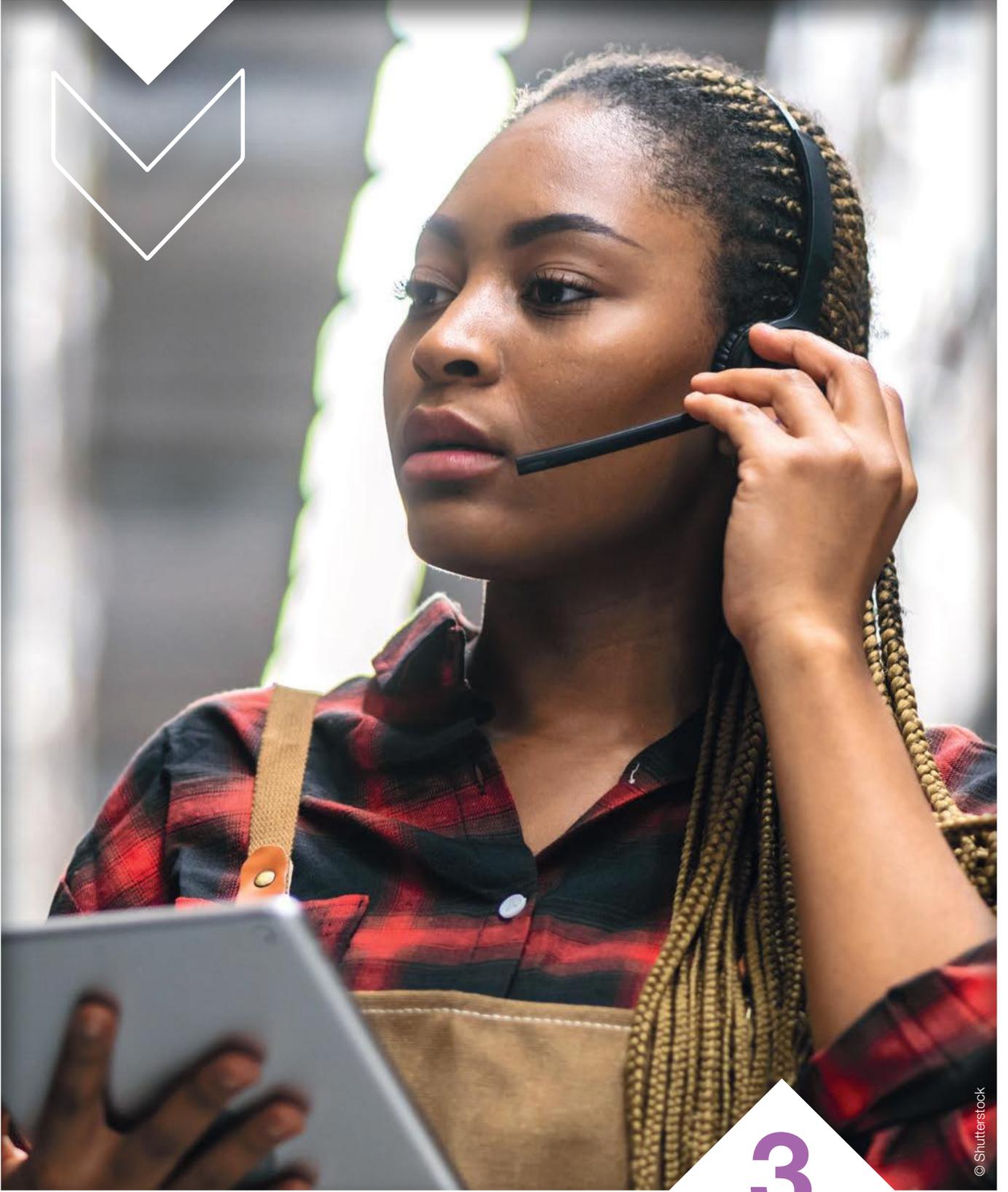
اقتصاد أفريقيا: متوسط صادرات التجارة في الخدمات، 2019-2021: 6 من أعلى 10 بلدان من حيث متوسط صادرات التجارة في الخدمات تتأثر بالصدمات الاقتصادية والاجتماعية العالمية (بملايين الدولارات)



المصدر: حسابات الأونكتاد، استناداً إلى بيانات مستمدة من قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.







تحقيق أقصى زيادة في مرونة التجارة وفي فوائد الأسواق الإقليمية في أفريقيا



كثيراً ما تقع البلدان الضعيفة اقتصادياً في فخ عدم الاستقرار عندما تتأثر بصدمات الأزمة المتشعبة، والتي تعمل على زيادة إضعاف القدرات الإنتاجية والتجارية وتحد من توقّعات التنمية المنصفة والمستدامة. وهذه الصدمات، بما في ذلك الركود الاقتصادي العالمي، والأزمات الصحية، مثل الجائحة، والاضطرابات الجيوسياسية، مثل الحرب في أوكرانيا، تكشف عن هشاشة الأسواق في أفريقيا، وخاصة بسبب الاعتماد على مجموعة ضيقة من السلع التصديرية الأولية وبسبب ضآلة التكامل الخلفي داخل سلاسل القيمة.

وقد جرى تحقيق تقدم متواضع في التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، ولكن التكامل الإجمالي داخل أفريقيا لا يزال منخفضاً. وتصدّر معظم البلدان في أفريقيا سلعاً غير مصنّعة أو نصف مصنّعة في المقام الأول إلى أسواق غير أفريقية، وتفتوّت الفرص لبناء شبكات إنتاج ذات قيمة مضافة داخل القارة. ويتلقّى 16 بلداً فقط في أفريقيا نسبة مئوية صغيرة من المدخلات الوسيطة من بلدان أخرى في القارة، وتعمل قلة من البلدان كموردين أساسيين في شبكات التجارة الإقليمية. وهذا يعني أن الأسواق الإقليمية غير مستغلة بشكل كامل وتوجد إمكانيات غير مستغلة لدى البلدان في أفريقيا لتوفير السلع الوسيطة بعضها لبعض. وتتركز شبكات التجارة في أفريقيا حالياً بدرجة مرتفعة في قلة من البلدان، بما في ذلك عدد محدود من الشركاء العالميين مثل الصين وفرنسا والهند والولايات المتحدة (الشكل 7).

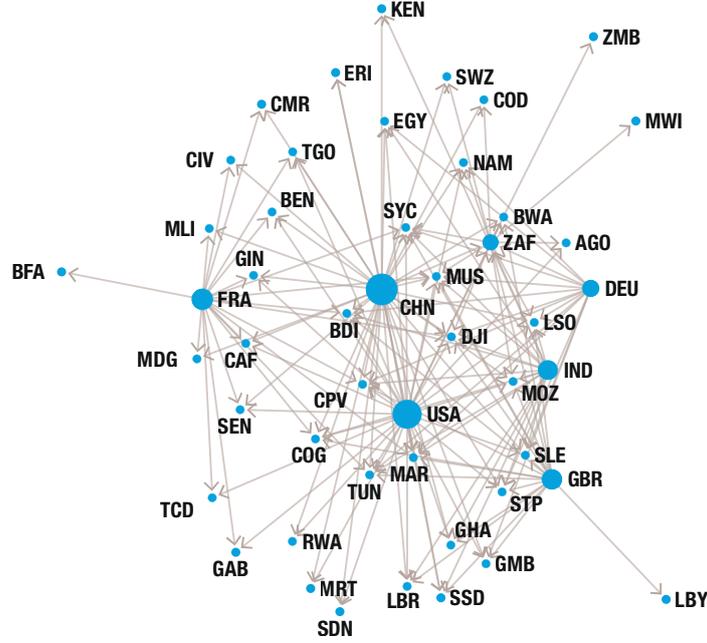
و16 بلداً فقط من أصل 54 بلداً في أفريقيا تحصل على 0,5 إلى 6 في المائة من مجموع المدخلات الوسيطة من بلدان أخرى في القارة. ويُظهر تحليل للشبكات أن عدداً صغيراً من البلدان، بما في ذلك كينيا ونيجيريا وجنوب أفريقيا، تعمل بصفة موردين ومستعملين رئيسيين للسلع ذات القيمة المضافة. ونتيجة لذلك، تشكل هذه البلدان محوراً لشبكات التجارة في أفريقيا، ويمكن أن يكون للاضطرابات التي قد تحدث في هذه الاقتصادات تأثير مفرط على الاقتصادات الأخرى. وهذا يعني أنه إذا أثرت إحدى الصدمات، مثل اضطراب اقتصادي أو عدم استقرار سياسي، على إحدى هذه العقد المركزية، فإن الآثار يمكن أن تنتشر بسرعة، ما يؤثر على الإنتاج والتجارة في جميع أنحاء القارة. وتشكّل البلدان التي تقوم عليها شبكة التجارة نقاط اختناق في سلاسل القيمة والإمداد في أفريقيا ولديها أكبر قدرة على تعطيل الإنتاج والناتج في كثير من الاقتصادات عن طريق تضخيم آثار الصدمات المختلفة. ونتيجة لذلك، فإن البلدان لديها خيارات محدودة في التكيف مع الصدمات وحماية الشركات من تأثيراتها عن طريق التجارة. وتتويع الشركات التجارية والحد من الاعتماد المفرط على عدد قليل من الاقتصادات الأساسية، تستطيع أفريقيا أن تزيد من مرونة سلاسل القيمة وأن تحدّ من إمكانية التعرض للاضطرابات المحلية.

وتتمتع البلدان في أفريقيا بإمكانات يُعتد بها لرفع مستوى صادراتها وتنويعها ولتحسين احتمالات التكامل على نحو أفضل في الأسواق العالمية عن طريق الاستفادة من فرص تعميق التكامل الإقليمي. ومعظم الصادرات المصدّرة من أفريقيا إلى باقي العالم إما أنها خام أو نصف مصنّعة، ومع ذلك فإن السلع المصنّعة ونصف المصنّعة تمثل 61 في المائة من الصادرات داخل أفريقيا وهي أكثر تنوعاً. ومن المتوقع بصورة عامة قيام سلاسل إمداد إقليمية أكثر قابلية للاستمرار ومتكاملة بشكل جيد مع تحقيقها تكاملاً أعمق، نظراً إلى أنها تحسّن احتمالات المشاركة الأكثر ربحية في شبكات الإنتاج والإمداد العالمية من جانب البلدان المعنية. وتشير معاملات الانتقالية المرتفعة، أي مدى ارتباط مجموعة من العقد بشكل كثيف داخل الشبكة، إلى وجود تركيز قوي للقيمة المضافة المتداولة لدى الجماعات الاقتصادية الإقليمية (الشكل 8)، ربما بما يتماشى مع التقدم الذي أحرزته هذه الجماعات في الحد من التكاليف غير الجمركية للتجارة عن طريق عمليات تحسين الخدمات اللوجيستية التجارية وتيسير التجارة. كما أن تحسين التكامل التجاري الإقليمي، مثلاً عن طريق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، من شأنه أن يدعم تنويع سلاسل الإمداد ذات القيمة المضافة وأن يساعد في بناء المرونة عن طريق تمكين البلدان في أفريقيا من الحصول على المزيد من السلع إقليمياً، ونشر الإنتاج، والحد من الاعتماد على الموردين العالميين.



الشكل 7

أفريقيا: الشركاء العالميون الرئيسيون في شبكة التجارة ذات القيمة المضافة، 2022 – تركز شبكات التجارة في عدد قليل من البلدان، ما يزيد من مخاطر الاضطرابات إذا أثرت الصدمات على العُقد الأساسية

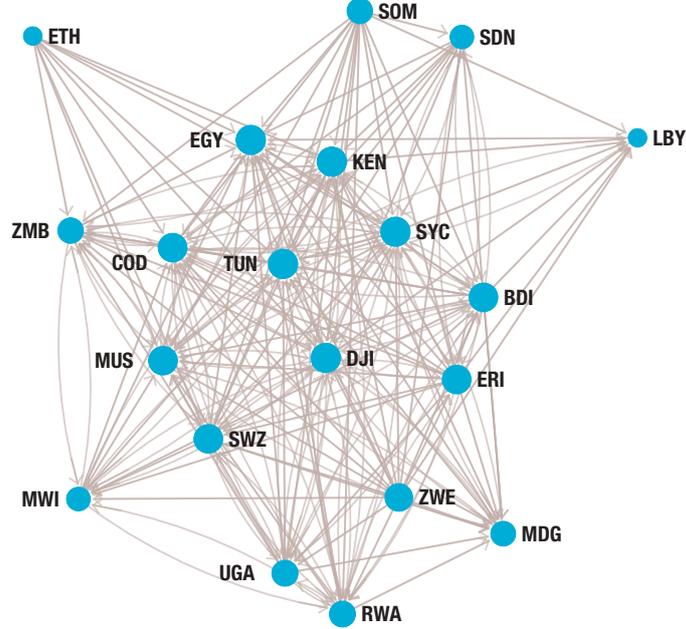


المصدر: حسابات الأونكتاد، استناداً إلى بيانات مستمدة من قاعدة بيانات سلسلة القيمة العالمية للأونكتاد - إيورا (UNCTAD-Eora).
ملاحظات: تشير الأسهم التي تمثل الحواف إلى مستورد القيمة المضافة الذي يبلغ نصيبه المستورد من القيمة المضافة الأجنبية 0,5 في المائة على الأقل من قيمته المضافة المصدرة. ويتناسب حجم كل عُقدة مع مجموع درجتها؛ فكلما كانت العقدة أكبر، زادت أهمية البلد كمورد للقيمة المضافة الأجنبية. ويجري تصوير المستعملين بواسطة أصغر العقد بغض النظر عن وزنهم النسبي كمستعملين.

المختصرات: AGO = أنغولا؛ BDI = بوروندي؛ BEN = بنن؛ BFA = بوركينا فاسو؛ BWA = بوتسوانا؛ CAF = جمهورية أفريقيا الوسطى؛ CHN = الصين؛ CIV = كوت ديفوار؛ CMR = الكاميرون؛ COD = جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ COG = الكونغو؛ CPV = كابو فيردي؛ DEU = ألمانيا؛ DJI = جيبوتي؛ EGY = مصر؛ ERI = إريتريا؛ FRA = فرنسا؛ GAB = غابون؛ GBR = المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ GHA = غانا؛ GIN = غينيا؛ GMB = غامبيا؛ IND = الهند؛ KEN = كينيا؛ LBR = ليبريا؛ LBY = ليبيا؛ LSO = ليسوتو؛ MAR = المغرب؛ MDG = مدغشقر؛ MLI = مالي؛ MOZ = موزامبيق؛ MRT = موريتانيا؛ MUS = موريشوس؛ MWI = ملاوي؛ NAM = ناميبيا؛ RWA = رواندا؛ SDN = السودان؛ SEN = السنغال؛ SLE = سيراليون؛ SSD = جنوب السودان؛ STP = ساو تومي وبرينسيبي؛ SWZ = إسواتيني؛ SYC = سيشيل؛ TCD = تشاد؛ TGO = توغو؛ TUN = تونس؛ USA = الولايات المتحدة الأمريكية؛ ZAF = جنوب أفريقيا؛ ZMB = زامبيا.

الشكل 8

شبكة التجارة ذات القيمة المضافة في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، قطاع التصنيع، 2022: تعميق التكامل داخل السوق المشتركة يكشف عن شبكات تجارية متنوعة ومرنة



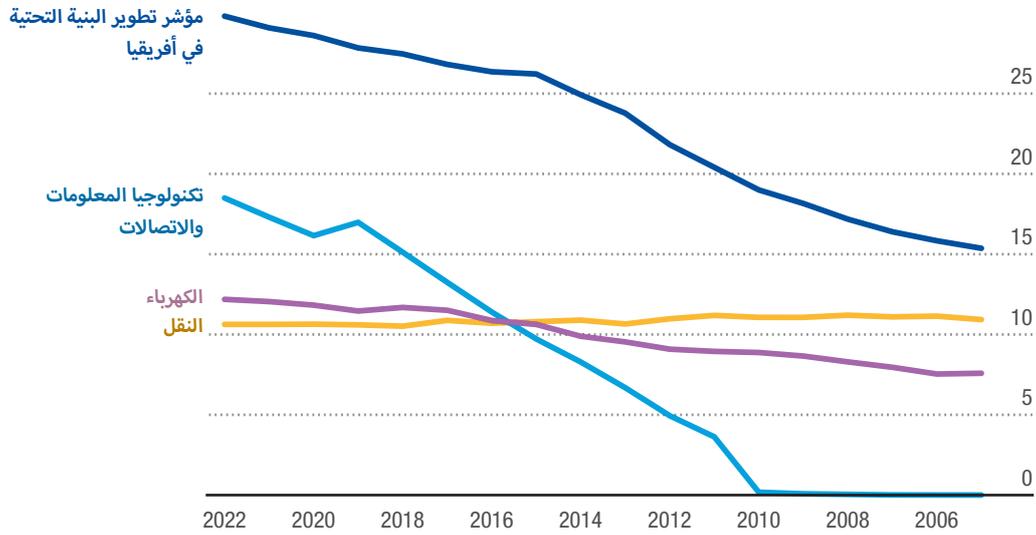
المصدر: حسابات الأونكتاد، استناداً إلى بيانات مستمدة من قاعدة بيانات سلسلة القيمة العالمية للأونكتاد - إيورا.
ملاحظات: تشير الأسهم التي تمثل الحواف إلى مستورد القيمة المضافة الذي يبلغ نصيبه المستورد من القيمة المضافة الأجنبية 0,01 في المائة على الأقل من قيمته المصدرة المضافة في قطاع التصنيع. ويحدّد حجم كل عقدة بما يتناسب مع مركزية المتجه الذاتي، والتي تعكس الأهمية النسبية للبلد كمورّد ومستعمل للقيمة المضافة الأجنبية، مع مراعاة الأهمية النسبية لشركائه الرئيسيين في الشبكة. وكلما كبرت العقدة، زادت أهمية البلد كمورّد وأو مستعمل للقيمة المضافة الأجنبية في أفريقيا. وتسلّط الحواف المنحنية الضوء على العلاقات التجارية المتبادلة. والبيانات غير متوافرة عن جزر القمر.

المختصرات: BDI = بوروندي؛ COD = جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ DJI = جيبوتي؛ EGY = مصر؛ ERI = إريتريا؛ ETH = إثيوبيا؛ KEN = كينيا؛ LBY = ليبيا؛ MDG = مدغشقر؛ MUS = موريشوس؛ MWI = ملاوي؛ RWA = رواندا؛ SDN = السودان؛ SOM = الصومال؛ SWZ = إسواتيني؛ SYC = سيشيل؛ TUN = تونس؛ UGA = أوغندا؛ ZMB = زامبيا؛ ZWE = زمبابوي.

يبدو أن عجز البنية التحتية وارتفاع تكاليف التجارة قد يعوّق عملية تطوير سلاسل قيمة وإمداد إقليمية أكثر ترابطاً ومرونة في أفريقيا. وتشكّل فجوات البنية التحتية، وخاصة في مجالات النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة، حواجز كبيرة أمام الناتج الصناعي والنمو وتظل واحدة من المخاطر الكبيرة التي تقوّض تطوير سلاسل القيمة والإمداد الإقليمية في القارة. ولا بد من البنية التحتية الجيدة لكي يمكن بكفاءة تحقيق الإنتاج والتوزيع والوصول إلى الأسواق؛ بيد أن هذه النظم غير متطورة في معظم البلدان في أفريقيا. وتظل البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي والبنية التحتية للنقل غير متطورتين في المنطقة، على الرغم من التحسينات ذات الشأن التي شهدتها الأولى منذ عام 2010 (الشكل 9). وتكاليف النقل في أفريقيا هي من بين أعلى التكاليف على مستوى العالم، ويرجع ذلك كثيراً إلى شبكات الطرق غير المتطورة وعدم الكفاءة اللوجيستية. وتواجه البلدان غير الساحلية، بوجه خاص، تكاليف نقل أعلى بكثير، يمكن أن تكون أعلى بنسبة 50 في المائة عن تلك الموجودة في البلدان الساحلية. وتكاليف النقل داخل أفريقيا، مقيسة على أنها نصيب القيمة التجارية لكل 10 000 كيلومتر، هي أعلى بكثير من تكاليف النقل خارج أفريقيا، ما يقوض تطوير سلاسل القيمة والإمداد داخل أفريقيا. وعلى الرغم من التحسينات العامة التي أُجريت في مجال تيسير التجارة، لا تزال توجد حاجة إلى إجراء مزيد من التحسينات في معظم البلدان، لضمان الكفاءة وتقليل تكلفة العمليات في حركة المدخلات الوسيطة والسلع النهائية والأشخاص داخل المناطق وفيما بينها في أفريقيا. ولا تزال توجد تحديات رئيسية عبر البلدان فيما يتعلق بإدارة وكالات الحدود، وخاصة أتمتة العمليات، وهو ما يرجع بدرجة كبيرة إلى التكلفة المرتفعة لإنشاء وإدارة نظم الأتمتة.

الشكل 9

أفريقيا: تطور التوصيلية – تحسّن تطوير البنية التحتية ولكن لا تزال الروابط المفقودة في النقل والكهرباء قائمة



المصدر: حسابات الأونكتاد، استناداً إلى بيانات مستمدة من مؤشر تطوير البنية التحتية في أفريقيا.

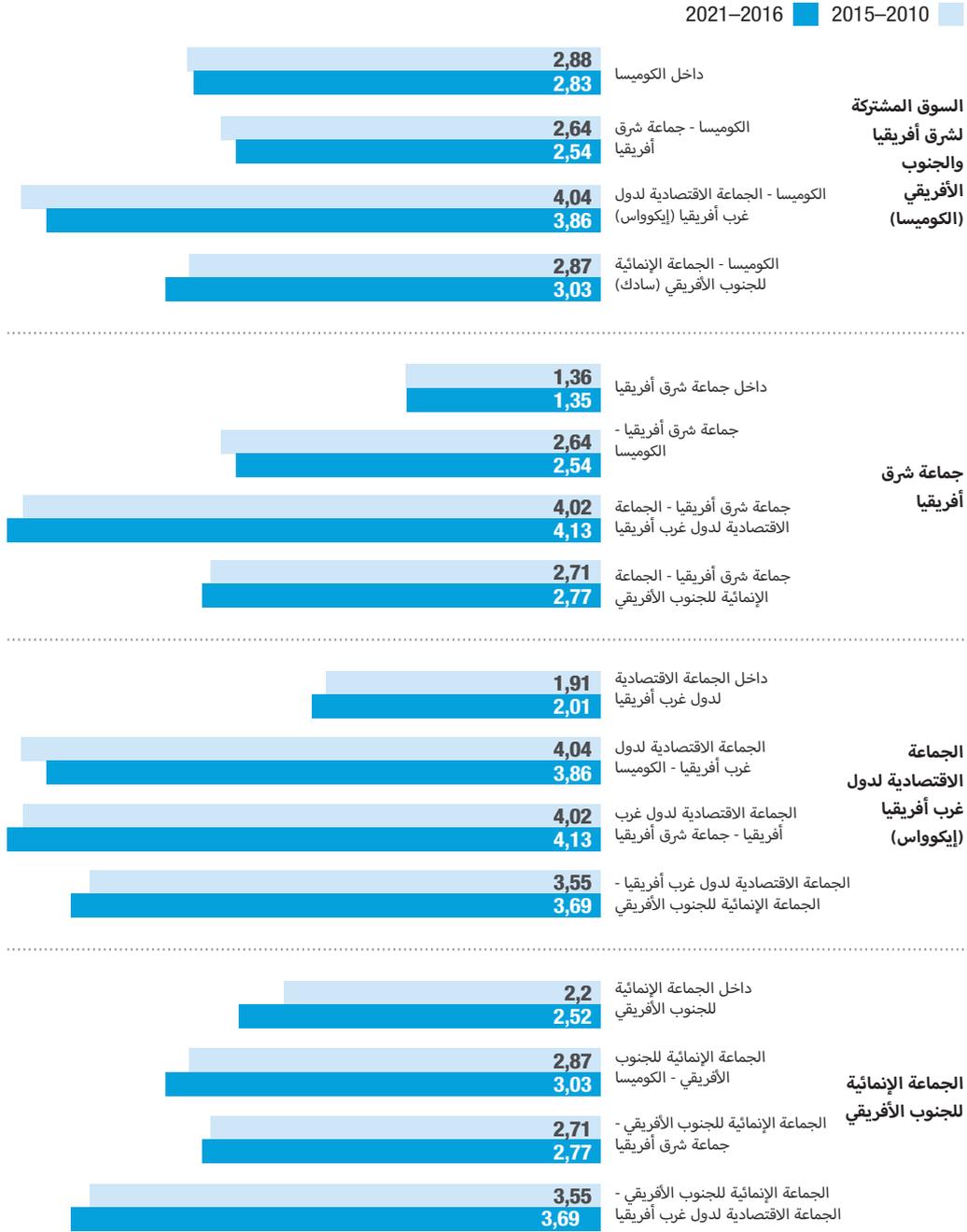
كما يلاحظ وجود فجوات ذات صلة عبر المؤشرات المختلفة في مجال الخدمات اللوجيستية للتجارة. فمن بين البلدان في أفريقيا، لم تتجاوز سوى مصر وجنوب أفريقيا الدرجة المتوسطة العالمية في مؤشر الأداء اللوجستي الإجمالي. أما البلدان الأخرى ذات الدرجات المرتفعة فهي: أوغندا، وبوتسوانا، وتونس، ورواندا، وكوت ديفوار، وكينيا، والمغرب، وملاوي، وناميبيا. وفي هذا الصدد، تظل الحواجز التجارية غير الجمركية تشكل تحدياً رئيسياً للتجارة داخل الجماعات الاقتصادية الإقليمية وفيما بينها في أفريقيا. والتدابير غير الجمركية هي قواعد وأنظمة تجارية يمكن أن تؤثر على الأسعار والكميات المتداولة عن طريق مجموعة من المتطلبات التقنية وغير التقنية مثل التدابير الصحية والصحية - النباتية؛ وتشير التقديرات إلى أن التدابير غير الجمركية تقيد التجارة فيما بين البلدان الأفريقية بأكثر بثلاث مرات عن التعريفات الجمركية العادية.

وتوجد اختلافات كبيرة في التكاليف غير الجمركية للتجارة داخل الجماعات الاقتصادية الإقليمية وفيما بينها. وتتراوح التكاليف غير الجمركية للتجارة داخل هذه الجماعات من 135 في المائة في حالة جماعة شرق أفريقيا إلى 283 في المائة في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الشكل 10). وتكون هذه التكاليف أعلى حتى عند التجارة فيما بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية، إذ تتراوح بين 254 في المائة للتجارة بين جماعة شرق أفريقيا والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وأكثر من 400 في المائة للتجارة بين جماعة شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وهذا يفيد في تسليط الضوء على أن السلع المتداولة فيما بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية تخضع لتكاليف تجارية إضافية تعادل القيمة بنسبة 100 في المائة على الأقل؛ ويؤكد جزئياً على معامل الانتقالية المرتفع، الذي يشير إلى وجود تركيز أعلى للتجارة ذات القيمة المضافة داخل الجماعات الاقتصادية الإقليمية. ومن شأن معالجة العجز في البنية التحتية، والتكاليف غير الجمركية المرتفعة، وشبكات التجارة المركزة أن تضع أفريقيا في وضع يسمح لها بالاستفادة من إمكانيات السوق التي يُعتد بها، وبالحد من الاعتماد على الموردين الخارجيين، وبناء قدرة اقتصادية أقوى على الصمود ضد الصدمات المستقبلية. ويمكن لهذا النهج أن يدعم النمو المستدام وأن يزيد من القدرة التنافسية لأفريقيا في الأسواق العالمية.



الشكل 10

أفريقيا: متوسط التكاليف غير الجمركية للتجارة بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية وفيما بينها -
التكاليف غير الجمركية للتجارة داخل الجماعة الواحدة أقل من التكاليف بين هذه الجماعات
(النسبة المئوية لمكافئ القيمة)



المصدر: حسابات الأونكتاد، استناداً إلى بيانات مستمدة من قاعدة بيانات تكاليف التجارة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ - البنك الدولي).
ملاحظة: تشمل التكاليف غير الجمركية للتجارة جميع التكاليف الإضافية بخلاف تكاليف التعريف الجمركية التي تنطوي عليها تجارة السلع على الصعيد الثنائي وليس المحلي، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تكاليف النقل والتكاليف المباشرة وغير المباشرة المرتبطة بالعملات واللغات وإجراءات الاستيراد والتصدير.
المختصرات: COMESA (الكوميسا) = السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ EAC = جماعة شرق أفريقيا؛ ECOWAS (إيكوواس) = الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ SADC (سادك) = الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.





© Adobe Stock

4

بناء القدرة على الصمود في الأعمال التجارية
والمعاملات عبر الحدود في أفريقيا



حالات الضعف في مواجهة صدمات الأزمة المتشعبة التي تسود مجالي التوصيلية والاقتصاد، مثل التكاليف غير الجمركية المرتفعة للتجارة، وضعف توصيلية البنية التحتية، والمستويات المنخفضة للمشاركة في شبكات التجارة، ووجود تركيز مرتفع للصادرات ودرجة منخفضة من التعقيد الاقتصادي أو الافتقار إليه، هي أمور يمكن أن تسهم في انكماش الشهية للعمليات التجارية وتدفع رأس المال إلى البلدان في أفريقيا وفي زيادة تقويض بيئات الأعمال التجارية والاستثمار الصعبة بالفعل في القارة. وأما إمكانات القطاع الخاص في الاستفادة من مزايا الأسواق الإقليمية مثلاً عن طريق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية فيقابها العجز في النظام المالي؛ وندرة عوامل الإنتاج، مثل رأس المال وريادة الأعمال؛ والتحديات التي تواجه في الامتثال للقواعد التنظيمية؛ وعدم كفاية تكامل البنية التحتية في معظم البلدان في أفريقيا.

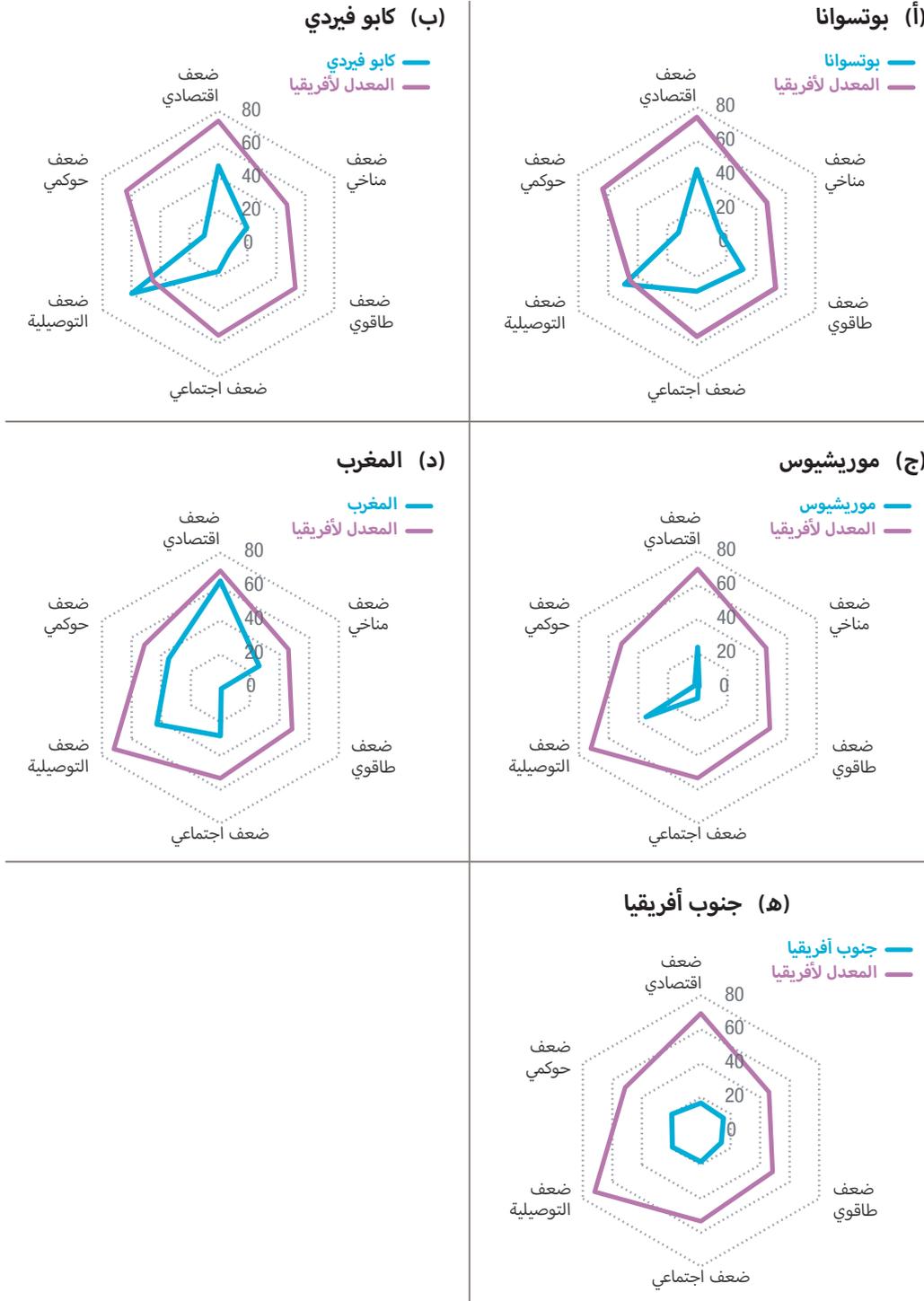
والشركات في أفريقيا معرضة لمخاطر متعددة، بما في ذلك تقلب العملة، وعدم القدرة على التنبؤ بالقواعد التنظيمية، وعدم الاستقرار السياسي، والتحديات اللوجستية. ويؤثر هذا التعرض على تدفقات التجارة، والتكاليف التشغيلية، وثقة المستثمرين. وعلى الرغم من هذه المخاطر، تتيح أفريقيا عوائد مرتفعة وأسواقاً وفوائد تجارية متنامية. وتحتاج الشركات إلى التكيف عن طريق تحسين الامتثال للقواعد التنظيمية وفهم الأسواق المحلية. والبلدان التي تتمتع بدرجة أقوى من البيئات التنظيمية، والترابط، والقابلية للتكيف مع المناخ، والتنوع الاقتصادي والاستقرار السياسي، مثل بوتسوانا، وجنوب أفريقيا، وكابو فيردي، والمغرب، وموريشيوس، تُظهر قدرة أفضل على الصمود في مواجهة هذه التحديات (الشكل 11).

بيد أن ذلك لا ينطبق على كثير من البلدان الأخرى في أفريقيا، حيث كثيراً ما يكون المشهد التنظيمي معقداً وغير قابل للتنبؤ به. وفي مثل هذه البيئات، تواجه الشركات، وخاصة مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم، تحديات فيما يتعلق بالمطلبات التنظيمية، والامتثال الضريبي، والعقبات البيروقراطية، ما يزيد من التكاليف التشغيلية ويقلل من القدرة التنافسية. وعلى سبيل المثال، تفتقر بعض الشركات إلى الوضوح بشأن المعايير القانونية الخاصة بالقطاع، ما قد يعرقل الامتثال ويثبط الاستثمار المباشر الأجنبي. ومعاهدات الاستثمار الثنائية هي من بين الأدوات الرئيسية المستخدمة عالمياً لتقليل إلى أدنى حد من مخاطر الاستثمار المرتبطة بعوامل مثل النزاعات التجارية والاستثمارية، والتوظيف والأجور، وملكية الشركات والسيطرة عليها، والمصادرة، والنقل. وقد وقعت أفريقيا على العديد من اتفاقات التجارة والاستثمار الثنائية والدولية التي تساعد في التقليل إلى أدنى حد من مخاطر التجارة والاستثمار في المنطقة. وتتصدر مصر المنطقة في هذا الصدد، إذ وقعت 100 معاهدة، 72 منها سارية المفعول مع بلدان في أفريقيا وأماكن أخرى (الشكل 12). ويليه المغرب بـ 76 معاهدة؛ وتونس بـ 55؛ والجزائر بـ 45؛ وموريشيوس بـ 45؛ وجنوب أفريقيا، بـ 38.



الشكل 11

بوتسوانا، وكابو فيردي، وموريشيوس، والمغرب، وجنوب أفريقيا: القدرة على الصمود في مواجهة صدمات الأزمة المتشعبة ووجود مستويات منخفضة من الضعف، وهما سمة تسعى إليها الشركات والمستثمرون

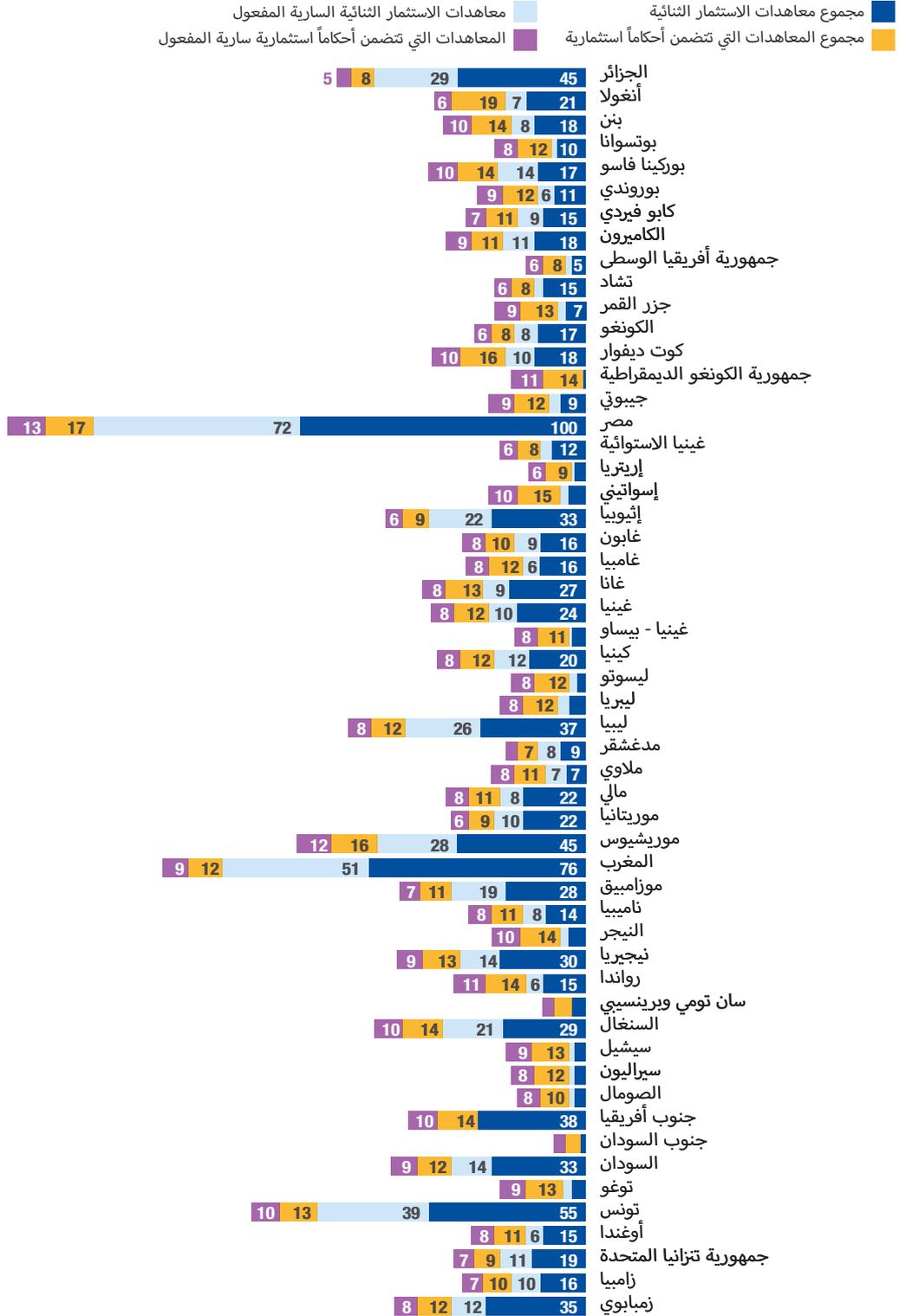


المصدر: الأونكتاد.

ملاحظة: تمثل القيم درجة من أصل 100 في عام 2022 أو 2023، تبعاً للمجال.

الشكل 12

معاهدات الاستثمار الثنائية والمعاهدات التي تتضمن أحكاماً استثمارية والتي وقعت عليها بلدان في أفريقيا: نطاق المعاهدات يوضح الجهود التي تبذلها البلدان لحماية الاستثمارات الأجنبية والأفريقية



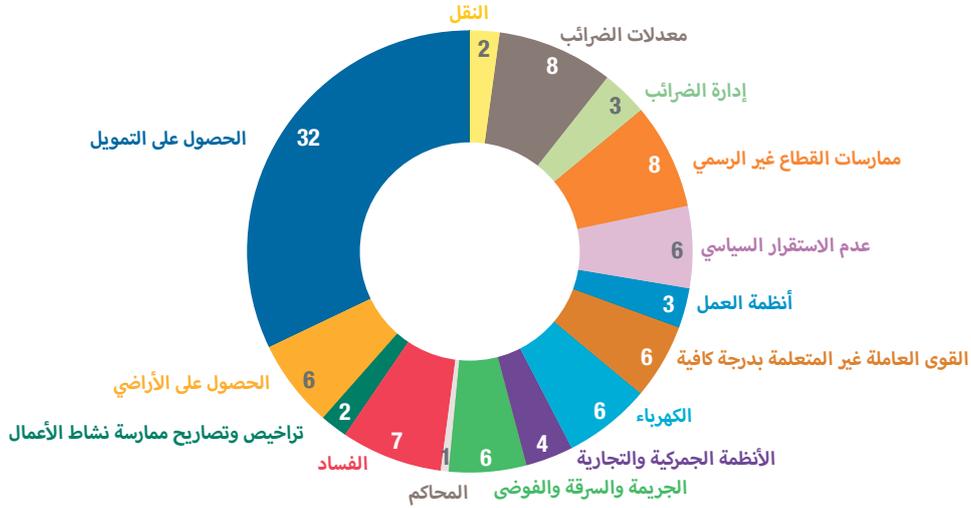
المصدر: حسابات الأونكتاد، استناداً إلى بيانات مستمدة من مركز الأونكتاد لسياسات الاستثمار.

التقدم الذي تحقق مع اعتماد بروتوكول الاستثمار لعام 2023 الملحق بالاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية يتيح فرصاً متعددة لتوسيع الاستثمار داخل أفريقيا، مع اتسامه بانتشار جغرافي أوسع عبر القارة. ففي عام 2023، من بين المشاريع الدولية الممولة في أفريقيا، التي تبلغ قيمتها 64 مليار دولار، مؤل مستثمرون من أفريقيا 20 في المائة من هذه المشاريع في قطاع الخدمات وفي الصناعات التحويلية المختارة، و13 في المائة منها في صناعات التجهيز القائمة على الموارد. وهذا يشير إلى جاذبية السوق في بلدان أفريقيا والفرص الاستثمارية داخل أفريقيا المتاحة للمستثمرين الأفرقة.

وعلى الرغم من الأسواق الإقليمية وفرص الاستثمار المتنامية، فإن كثيراً من مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم في أفريقيا معرضة للخطر بشكل خاص بسبب الافتقار إلى القدرة على الوصول إلى خيارات التمويل بشروط معقولة، ما يقيد القدرة على التوسع والابتكار والاستثمار في تدابير التخفيف من المخاطر. كما أن البنية التحتية المالية المحدودة والتكاليف المرتفعة للمعاملات المتصلة بالخدمات المصرفية والإقراض تجعل من الصعب على مؤسسات الأعمال هذه الحصول على الائتمان أو رأس المال، ما يجعلها شديدة التأثر بالصدمات الخارجية. وفي عام 2023، حدّدت 32 في المائة من الشركات في أفريقيا التي شملتها الدراسة الاستقصائية فرص التمويل والاستثمار على أنها تحدٍ رئيسي للأداء المالي والتشغيلي والتجاري (الشكل 13).

الشكل 13

أفريقيا: عقبات بيئة نشاط الأعمال التي تواجهها الشركات، 2023 – ظهرت أدوات تمويل أسهل منالاً وأكثر يسراً ولكن الوصول إلى التمويل لا يزال يشكل تحدياً كبيراً (النسبة المئوية)



المصدر: حسابات الأونكتاد، استناداً إلى بيانات مستمدة من قاعدة بيانات استقصاء مؤسسات الأعمال (البنك الدولي).
ملاحظة: أحدث البيانات المتاحة للبلدان الـ 13 المشمولة تعود إلى عام 2023.

تتعرض الشركات في أفريقيا بدرجة كبيرة لتقلبات العملة بسبب انتشار المعاملات والديون والتجارة التي تهيمن عليها العملات الأجنبية. ويؤدي هذا التقلب إلى تعطل تدفقات التجارة وإلى زيادة التكاليف التشغيلية وجعل الشركات في أفريقيا أقل قدرة على المنافسة على الصعيد الدولي. وعلى سبيل المثال، أثرت الاضطرابات الاقتصادية العالمية الأخيرة على استقرار العملات المحلية، ما أثر على هوامش الربح للشركات وزاد من تكاليف خدمة الديون. ويرى نحو 56 في المائة من الشركاء المحدودين أن مخاطر العملة تشكل تحدياً رئيسياً عند الاستثمار في سوق الأسهم الخاصة في أفريقيا، ويرى 44 في المائة من الشركاء العامين أن مخاطر الاقتصاد الكلي، وخاصة تقلب العملة وعدم الاستقرار السياسي، تشكل تحدياً رئيسياً عند إدارة عمليات أي صندوق من صناديق الأسهم الخاصة في القارة.

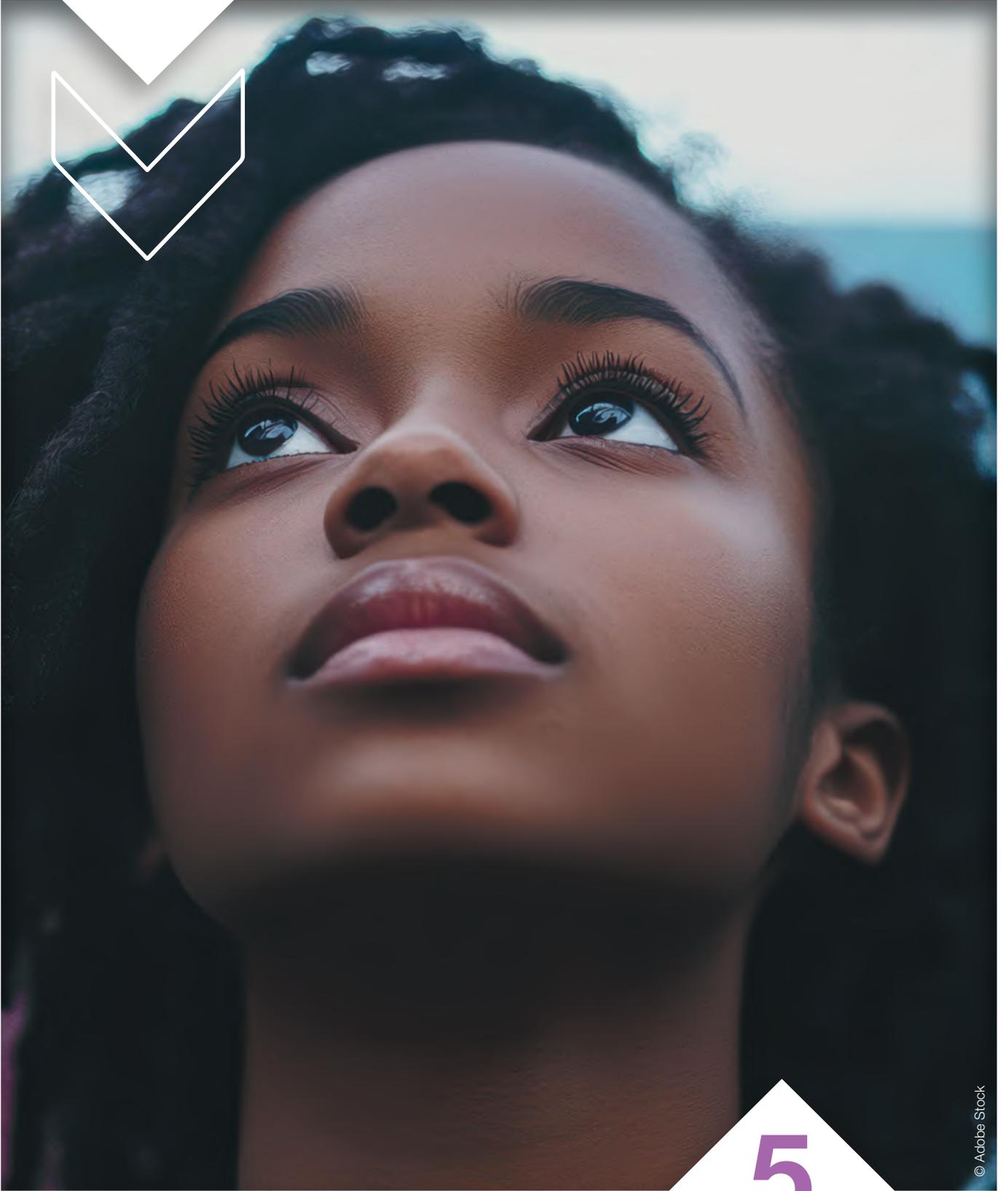
ويمكن للشركات في أفريقيا، وخاصة تلك التي تشارك في التجارة عبر الحدود، أن تستخدم أدوات إدارة المخاطر المالية، مثل المشتقات، لتقليل التعرض لتقلبات أسعار الصرف. والمشتقات هي أدوات مالية تستخدمها المصارف والمستثمرون ومؤسسات الأعمال للتأمين ضد المخاطر المحتملة في محافظهم؛ وتستخدم الشركات المشتقات لإدارة المخاطر المرتبطة بتقلبات التدفقات النقدية الناشئة عن التغيرات السلبية في أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار السلع الأساسية. ويقوم عدد متزايد من الأسواق والمؤسسات المالية في أفريقيا (على سبيل المثال بورصة نيروبي للأوراق المالية، في كينيا؛ والمصرف المركزي النيجيري؛ وبورصة جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا) بتقديم تسهيلات لاستخدام مشتقات السندات والسلع والعملات والأسهم وأسعار الفائدة.

ويوجد عامل آخر يمكن أن يؤدي إلى تفاقم تعرض الشركات في أفريقيا للصدمات ولعدم التيقن في الأسواق وهو الحالة الراهنة للبنية التحتية للطاقة والقدرة على الوصول إلى الطاقة بأسعار معقولة، ما يجعل احتمالات نمو الاقتصادات والشركات في أفريقيا عرضة للتأثر بالأحداث العالمية والمحلية السلبية. وتعاني الشركات من خسائر يُعتد بها بسبب انقطاع التيار الكهربائي، وهي مشكلة استمرت لعقود من الزمن، ما أثر بدرجة يُعتد بها على الشركات وعرقل نمو العمالة في القطاع الخاص. ويمكن أن تشكل الاستفادة من قوة الروابط بين الطاقة والبنية التحتية والتجارة حصناً ضد المخاطر التي تحملها الأزمة المتشعبة للاقتصادات ومؤسسات الأعمال في أفريقيا.

وفي كثير من الأحيان، تفتقر مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم في أفريقيا إلى الموارد المالية والخبرة الفنية اللازمة لإجراء تقييمات منتظمة للمخاطر، أو لوضع خطط طوارئ، أو للوصول إلى منتجات التأمين والتحوط. وهذا يجعلها عرضة للتأثر بالاضطرابات غير المتوقعة، مثل تقلبات العملة وعدم الاستقرار السياسي وانقطاعات سلاسل الإمداد. ويمكن لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تعزز قدرتها على الصمود في مواجهة الصدمات وأن تبني الثقة مع المستثمرين عن طريق تبني ممارسات فعّالة لإدارة المخاطر، بما في ذلك ليس فقط إدارة المخاطر المالية ولكن أيضاً التخطيط التشغيلي والاستعداد للأزمات. ومن الممكن أن يساعد اعتماد أطر فعّالة لإدارة المخاطر في تمكين الشركات في أفريقيا من دمج إدارة المخاطر في العمليات وإجراءات مباشرة نشاط الأعمال، وبالتالي تحسين الاستقرار وتدعيم النمو الاقتصادي. وتطوير قدرات إدارة المخاطر في المؤسسة عبر جميع القطاعات أو الإدارات في الشركة هو أمر بالغ الأهمية في زيادة الوعي وفهم المخاطر وإعطائها الأولوية والحد من التعرض العام للتهديدات الناجمة عن الأحداث الوشيكة أو المستقبلية.

وإن معالجة العوائق المالية والتنظيمية والهيكلية، بغية إيجاد بيئة نشاط أعمال أكثر قدرة على الصمود في جميع أنحاء أفريقيا، تتطلب تعاوناً إقليمياً وكذلك استثمارات كبيرة في البنية التحتية والنظم المالية والإصلاح التنظيمي من أجل دعم مؤسسات الأعمال في أفريقيا في التخفيف من المخاطر وتحقيق النمو المستدام.





© Adobe Stock

5

توصيات السياسات



تواجه أفريقيا مخاطر ناجمة عن صدمات سياسية واقتصادية وديموغرافية وطاقوية وتكنولوجية ومناخية. وتؤدي نقاط الضعف ذات الصلة، التي تتفاقم بفعل ضعف البنية التحتية والاعتماد على السلع الأساسية الأولية، إلى جعل الاقتصادات في أفريقيا عرضة للتأثر بالاضطرابات الخارجية. وتتسم بلدان كثيرة في أفريقيا بإمكانية التأثر الشديد بالصدمة على امتداد مجالي التوصيلية والاقتصاد، كما أن النظم الاقتصادية ونظم البنية التحتية الهشة تزيد من شدة التأثير بالصدمة. ولذلك، توجد حاجة إلى الأخذ بنهج متعدد الأبعاد لإدارة المخاطر في أفريقيا يعالج نقاط ضعف معينة موجودة على امتداد المجالات، من أجل بناء القدرة على الصمود في سياق مشهد المخاطر العالمي المعقد والمتربط. وبالإضافة إلى ذلك، فإن السياسات التعاونية والمرنة والتكيفية بالغة الأهمية من أجل حماية وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا والمساعدة في تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الأزمة المتشعبة.

وينبغي أن تؤخذ في الحسبان الإمكانيات التي ينطوي عليها التكامل الاقتصادي الإقليمي في تحديد وتيرة النمو الصناعي والتنمية في أفريقيا. ومن المهم توسيع قدرات البلدان في أفريقيا على الاستفادة بشكل فعال من الفرص التي تتيحها اتفاقات التجارة الإقليمية، مثل الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وتكشف الديناميات الحالية للأسواق الإقليمية في أفريقيا عن سرديّة أوسع نطاقاً حول الفرص المتاحة لرعاية إيجاد شبكات تجارية أقوى تهدف إلى تعزيز الإنتاج ذي القيمة المضافة وتوريد السلع والخدمات؛ وتعزيز القدرات في التخفيف من مخاطر التجارة. وللتغلب على التحديات المعقدة التي تطرحها نقاط الضعف الهيكلية، وصدمة الأزمة المتشعبة، وتقلبات السوق العالمية، توجد حاجة ملحة إلى قيام مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم في أفريقيا بالتخفيف من المخاطر المالية والتشغيلية والتنظيمية، وبدعم القدرة على الصمود، والاستفادة من الفرص المتاحة في بيئة تتسم بالتنافسية بدرجة متزايدة. وعلى سبيل المثال، فالوصول إلى الأدوات المالية، مثل المشتقات وأدوات إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة، أمر لا بد منه لكي يمكن للشركات في أفريقيا أن تدير المخاطر بصورة فعالة وأن تحسّن الاستقرار في ظل أوضاع السوق المتقلبة. ويمكن لإدارة مخاطر المؤسسة أن تساعد في ضمان إيجاد مستقبل أكثر أماناً وموثوقية لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم في أفريقيا.

ويختتم الأونكتاد تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام 2024 باقتراح توصيات سياساتية يمكن تطبيقها في الآجال القصير والمتوسط والطويل موجّهة إلى الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة، أي إلى الحكومات والقطاع الخاص والشركاء التجاريين والمنظمات الدولية، كما يلي:

- (أ) تُشجّع الحكومات الأفريقية على اعتماد تدابير سياساتية تساعد في تحسين الاستعداد للأزمات وفي رعاية القدرة على الصمود في مواجهة صدمات الأزمة المتشعبة؛
- (ب) تُدعى الشركات الخاصة في أفريقيا إلى تطوير قدرات إنتاجية وتجارية أقوى عن طريق الاستفادة من استراتيجيات إدارة المخاطر الفعالة من حيث التكاليف وغيرها من الآليات المفيدة التي تحد من الضعف المحتمل في التعامل مع البيئات الاقتصادية غير المتيقّنة منها؛
- (ج) يُحثّ الشركاء التجاريون لأفريقيا والمنظمات الدولية على دعم وتبادل المعرفة حول أفضل الممارسات، بغية تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة صدمات الأزمة المتشعبة.

ويمكن أن تساعد الإجراءات السياساتية المقترحة على تدعيم استقرار الاقتصاد الكلي في البلدان في أفريقيا، وعلى تحسين إمكانيات القدرة على الصمود في أسواق التجارة الإقليمية، وتعزيز الأسواق المالية بغية تيسير أدوات التحوط وتشجيع مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم على إدارة المخاطر وتحسين الأداء بطريقة استباقية.



النقاط البارزة في إجراءات السياسات المقترحة

- (أ) **تطبيق عدسة شدة التأثير على إدارة المالية العامة ورصدها وإعداد التقارير عنها**، وخاصة عند تصميم نماذج الرصد المالي ونماذج إعداد التقارير بغية تتبع الأهداف بالمقارنة بالإيرادات والنفقات الفعلية لخطط التنمية، من أجل مساعدة الحكومات الأفريقية على أن تفهم وتقيم بصورة أفضل كيفية تأثير شدة التأثير في مواجهة صدمات أو أزمات معينة على المالية العامة وعمليات الإدارة المالية؛
- (ب) **تيسير السياسة النقدية المثلى عن طريق تكييف متطلبات رأس المال والسيولة تبعاً للمخاطر وشدة التأثير في مواجهة الصدمات**: فاعتماد أدوات تحقيق الاستقرار المالي لمعالجة الضغوط في النظام المصرفي، مع ضمان استقرار السياسة النقدية، يمكن أن يساعد في تعزيز نظام مالي مرن وفي تقليل احتمالية المخاطر النظامية والتكاليف المحتملة لصدمة تضرب النظام المالي؛
- (ج) **تقديم حوافز تهدف إلى النهوض بالتصنيع والتجهيز المحلي وتوريد السلع والخدمات الموجهة خصيصاً إلى الأسواق الإقليمية والإمداد بها**: يمكن للحكومات الأفريقية أن تقدم معدلات ضريبة مخفضة للشركات التي تستثمر في التصنيع أو المشاريع الصناعية، بينما يمكن للمؤسسات المالية أن تقدم قروضاً منخفضة الفائدة أو تخفيضات على ضريبة الدخل للاستثمارات الرأسمالية في الآلات والتكنولوجيا والمرافق التي تعزز القدرة الإنتاجية؛
- (د) **استحداث آليات إقليمية لإدارة المخاطر المتصلة بالتجارة** عن طريق إنشاء صندوق إقليمي أو تجميع الموارد العامة والخاصة لبناء نُظم إنذار مبكر، وإعداد خطط طوارئ، وتوفير التأمين لإدارة المخاطر والتحديات المتصلة بالتجارة من أجل الإسهام في تحسين المواءمة بين الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية، وتيسير المشاركة الفعالة للقطاع الخاص في سلاسل القيمة والإمداد المترابطة؛
- (هـ) **إقامة مرافق لتمويل التجارة في حالات الطوارئ أو للاستجابة للأزمات وتمويل سلاسل الإمداد**، من أجل دعم الشركات في أفريقيا المتضررة من صدمات الطلب العالمي، ومساعدتها على التحول إلى الأسواق الإقليمية؛ إذ يمكن أن تساعد آليات التمويل هذه على تحقيق الاستقرار للشركات التي تعتمد على الصادرات وعلى الحيلولة دون فقدان الوظائف في الصناعات الرئيسية، كما يمكنها أن تُوفّر التأمين من أجل إدارة المخاطر والتحديات المتصلة بالتجارة عند تنفيذ استراتيجيات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛
- (و) **تهيئة بيئة داعمة لاستخدام الأدوات المالية المتطورة وتحقيق الاستقرار في المعاملات المالية عبر الحدود**: وهذا يستلزم اتخاذ إجراءات داعمة يمكن عن طريقها قيام التجار والمستثمرين، عند الانخراط في أنشطة عبر الحدود في أفريقيا، بتوظيف المشتقات المالية وغيرها من الأدوات المالية المعدّة للتخفيف من المخاطر وباستخدامها على أفضل وجه؛ وإقامة وحدات الابتكار والتكنولوجيا الرقمية داخل السلطات التنظيمية (مثل المصارف المركزية)، ما يُسهّم أيضاً في معالجة البيانات التنظيمية معالجة أكبر وأفضل وفي مراقبة الأدوات المالية المتطورة؛
- (ز) **حماية الاستقرار في تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود** عن طريق إنشاء منصات دعم مشتركة بين القطاعين العام والخاص يمكنها أن تيسّر وصول الشركات في أفريقيا إلى موارد إدارة المخاطر وأن تدعم بناء بنية تحتية للسوق المالية تتسم بالشمول وتشمل بورصات المشتقات وبيوت المقاصة ونُظم التسوية القوية في جميع أنحاء أفريقيا من أجل المساعدة في إيجاد الأوضاع اللازمة لجذب المستثمرين المحليين والدوليين وتحسين فرص التمويل في التجارة المتبادلة داخل أفريقيا؛



(ح) **إضفاء الطابع المؤسسي على ممارسات إدارة المخاطر التي تواجهها المؤسسات** وذلك عن طريق وضع سياسات ومبادئ توجيهية عملية على مستوى مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك معايير إدارة المخاطر تكون مصممة خصيصاً للسياق الأفريقي ومكيفة بشكل أفضل مع قدرات الموارد لدى مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم في أفريقيا؛

(ط) **مواءمة استراتيجية إدارة المخاطر المؤسسية والأطر التنظيمية مع اتفاقات التجارة الإقليمية**، مثل الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بغية ضمان تحديد المخاطر عبر الحدود وإدارتها على نحو مناسب، بناءً على مستوى التأثير بوقوع الصدمات أو نوع شدة هذا التأثير.

تشكل استراتيجيات

وممارسات إدارة المخاطر

نُهجاً محورية يمكن أن

تساعد مؤسسات الأعمال

الصغيرة والمتوسطة

الحجم الأفريقية على

ضمان القدرة على

مواجهة حالات عدم

التيقن في الأسواق

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - الأونكتاد - هو الهيئة الرائدة للأمم المتحدة التي تركز على التجارة والتنمية.

يعمل الأونكتاد على ضمان استفادة البلدان النامية بشكل أكثر عدالة من الاقتصاد المعولم عن طريق توفير بحوث وتحليلات عن قضايا التجارة والتنمية، وتقديم المساعدة التقنية، وتيسير بناء توافق الآراء على الصعيد الحكومي الدولي.

ويضم الأونكتاد في عضويته 195 بلداً، وهي من بين أكبر العضويات في منظومة الأمم المتحدة.



تقرير التنمية الاقتصادية
في أفريقيا لعام 2024